

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٤٨٦

الاثنين، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريغا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدو هيدالغو
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	كوت ديفوار	السيد إيرو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2019/159)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية (S/2019/218)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1907557 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/159)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/218)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين: السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيدة آني تينغا مودي، المديرية التنفيذية للمنظمة غير الحكومية الكونغولية "عافية ماما" المعنية بصحة المرأة.

تنضم السيدة مودي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/159، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2019/218، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالفرنسية): خلال العام الماضي، وجه المجلس لي الدعوة لتقديم إحاطة شهرية، وأحيانا عدة مرات في الشهر، وأشكركم، سيدي الرئيس على ذلك. لقد كان اهتمامك يتناسب دائما مع ما هو على المحك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لحسن الحظ، سألقي بياني اليوم في سياق أكثر هدوءا بكثير مما كان عليه الحال في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير.

وكان تسليم السلطة في أعقاب الانتخابات هو الأول في التاريخ الحديث لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجرى سلميا. ولا يفوتني الإشارة إلى أن شريحة من المعارضة اعترضت على نتائج الانتخابات، ولكن يمكننا أيضا القول إن غالبية الكونغوليين رحبوا بتنصيب الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى مع الارتياح.

وأود أن أشير إلى أن العملية الانتخابية، التي لا تزال جارية مع الانتخابات المقررة لحكام المقاطعات وإجراء الانتخابات المؤجلة في أربع دوائر انتخابية بسبب انعدام الأمن وتفشي وباء إيبولا، خطوة حاسمة صوب تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن ردود أفعال بعض الأحزاب السياسية ومؤيديها على نتائج انتخابات مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي تمثل تحديا وتكشف عن هشاشة العملية السياسية الجارية في البلد.

لقد تعهد رئيس الدولة في أولى بياناته العامة بالعمل من أجل توطيد السلام وسيادة القانون والديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأعقب هذا إعلانات النوايا هذه إجراءات ملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة التوترات. وأفرج للتو عن بعض السجناء السياسيين وسجناء الرأي؛ والاجتماعات التي عقدها زعيم المعارضة والمرشح الرئاسي مارتين فايولو عقدت دون عوائق؛ وأصدرت الإعلانات تأييدا

يسيرة لكن من الضروري أن نعمل معا هنا، في الميدان وفي العواصم لتقديم دعم نوعي إلى السلطات الكونغولية. وقد لاحظنا بوادر إيجابية أخرى في هذا الصدد، بما في ذلك إعادة تأكيد استعداد الجهات الفاعلة الإقليمية على مستوى الدول والمنظمات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونأمل بالتالي في وضع حد لها.

(تكلمت بالإنكليزية)

وبالرغم من الفرص الناشئة لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد، إلا أن القلق لا يزال يساورني اليوم إزاء العديد من التطورات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. في منطقة الشمال الكبرى بكيفو الشمالية، حيث يوجد حاليا ثاني أكبر تفشي لفيروس إيبولا في التاريخ، لا يزال تحالف القوى الديمقراطية وعناصر الماي - ماي يهاجمون المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حد سواء، وفي العديد من الحالات العاملين في المجال الإنساني وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تدخر قوة البعثة، بما فيها لواء التدخل وعنصر الشرطة التابع للبعثة، جهدا لحماية المدنيين ودعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية لتوفير الأمن، بينما تبذل أفرقتنا المدنية بنشاط المساعي الحميدة وتطلق مبادرات الدعوة والحوار على الصعيد المحلي.

في أعقاب الهجمات الأخيرة على مركزين للتصدي لفيروس إيبولا في بوتمو وكاتوا، أعادت البعثة نشر أفراد نظاميين ومدنيين إضافيين لدعم أمن موظفي وعمليات التصدي لفيروس إيبولا والجهود التي تبذل للتغلب على المقاومة المحلية لهذا التصدي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الاستعدادات جارية في المنطقة للانتخابات الوطنية وانتخابات المقاطعات المقبلة في نهاية هذا الشهر. وسنبذل قصارى جهدنا لمنع وقوع أعمال العنف والتخفيف من مخاطرها طوال هذه الفترة الحساسة من الناحية

لعودة المنفيين السياسيين. ومن الأهمية بمكان الاستمرار في هذا الاتجاه، لا سيما من خلال الحفاظ على الحيز المتاح للتعبير للمعارضة، التي نشجعها على العمل بشكل وثيق مع جميع الأحزاب السياسية والسلطات الكونغولية والمجتمع المدني.

وتجري المناقشات بشأن تشكيل حكومة جديدة حاليا بين الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، التي فازت بأغلبية المقاعد التشريعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، ومنبر مسار التغيير، الذي أيد ترشح الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي. واتفق الطرفان في الأسبوع الماضي بشأن التعيين المقبل لمنسق لتشكيل الحكومة سيصبح في واقع الأمر رئيس وزراء الجمهورية في المستقبل.

ونأمل في تشكيل وتشغيل حكومة جديدة قريبا تتمكن من العمل وفقا للمبادئ التوجيهية لبرنامج الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي. في الواقع فإن تطلعات السكان الكونغوليين هائلة ومن الأهمية بمكان ألا نجعلهم ينتظرون طويلا أو نخيب آمالهم. هذه التطلعات من أجل حياة أفضل، على النحو الذي يكفله تيسير الحصول على التعليم والرعاية والعمالة والحياة بدون خوف وتهديدات، من أكبر التحديات التي تواجه السلطات القائمة حاليا.

وإنني أؤكد لأعضاء المجلس أنني أواصل مهمة المساعي الحميدة التي كلفوني بها بجدية لدعم هذا الانتقال السياسي، وبالتالي تعزيز خطة تحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هناك الآن فرص حقيقية لتعزيز السلم والأمن في العديد من المقاطعات في البلد بعد الاستسلام الطوعي للمئات من مقاتلي الجماعات المسلحة أو إعلان الرغبة في القيام بذلك، بفضل تغيير السلطة الرئاسية.

وسيمثل تحدٍ حالي آخر في اغتنام هذه الفرص في الوقت المناسب عن طريق التعجيل بتحديد الخيارات لإعادة إدماج هؤلاء المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية. لن تكون المهمة

الكونغوليتين من أجل النهوض بالحوار والتعاون السياسيين واغتنام الفرص التي نشهدها الآن من أجل تخفيض مستدام في أعداد الجماعات المسلحة في بعض المناطق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مودي.

السيدة مودي (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن النساء الكونغوليات، أشكر المجلس على إعطائي الفرصة لموافاته بمعلومات عن حالة النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأشكر أيضا أعضاء مجلس الأمن على التزامهم واعترافهم بقيادة المرأة الأفريقية في مجال السلام والأمن وإبراز تلك القيادة في الشهر الماضي باتخاذهم القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩). ويعترف ذلك القرار على نحو واضح بمنبر شبكة القيادات النسائية في أفريقيا، التي أشارك فيها بصفتي عضوا في تجمع القيادات النسائية الشابة و "شبكة النساء الأفريقيات" (FemWise-Africa)، بوصفهن ثوريات يسعين إلى منع نشوب النزاعات وبذل جهود وساطة لتسويتها.

أولا وقبل كل شيء، نرحب بالنضج المدني للشعب الكونغولي، الذي تمكن من ضمان نقل السلطة سلميا على مستوى هرم الدولة، بما في ذلك عن طريق تقديم تضحية هائلة. وقلوبنا وأفكارنا متجهة نحو جميع الناس، بمن فيهم النساء اللواتي فقدن أرواحهن في الفترة التي سبقت الانتخابات التي أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، قد وقعت عددا من الصكوك القانونية التي تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد،

السياسية. وفي مينموي وكيفو الجنوبية، اندلعت اشتباكات بين ميليشيات قبيلتين، مما نجم عنه تشريد كبير للسكان مع احتمال حدوث مزيد من التدهور. وتقدم البعثة تعزيزات لوجود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة، بالإضافة إلى عملية نشر ل وحدات قتالية جاهزة للتدخل وجهود الوساطة بين القبائل. وفي هذه البؤر، أبدت الحكومة إرادة حقيقية للاستجابة السريعة، على الرغم من ضرورة زيادة تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني.

غير أن العنف الهيكلي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية متجذر بعمق وقد ترسخت ديناميات الصراعات المتصلة بالهوية والوصول إلى الأراضي والموارد. أما القضايا الإقليمية فأصبحت تضرب جذورها بعمق في نسيج الحياة اليومية.

للتصدي على نحو مستدام لتلك العوامل المسببة لانعدام الأمن، ستبرز الحاجة إلى مشاركة مركزة في الفترة المقبلة، بما في ذلك مع المنطقة الإقليمية. وحتى المناطق التي لم تتأثر تاريخيا بالصراعات المسلحة يمكن أن تكون هشة، ويجب علينا أن نشجع الحكومة بشكل جماعي على اتخاذ تدابير للتصدي بصورة وقائية للأسباب المحتملة للصراعات العنيفة على نطاق البلد والتخفيف من حدتها. إن العنف المروع الذي شهدته يوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي أسفر، كما وثقته المفوضية، عن مقتل ما لا يقل عن ٥٣٥ شخصا، وجرح ١١١ شخصا وتشريد ١٩٠٠٠ شخص، وتدمير العديد من المنازل، وقطع سبل العيش، ما هو إلا تذكير مقلق بالسرعة التي يمكن أن يتصاعد بها العنف.

في ضوء الفرص والتحديات الراهنة حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشجع مجلس الأمن على الاستمرار في توطيد دعائم ما تحقّق في البلد في الأشهر الأخيرة، ودعم البلد في التصدي لما تبقى من تهديدات للسلام والأمن. ويجب أن ندعم الحكومة في جهودها الرامية إلى الوفاء بتوقعات السكان

لتجهيز مراقبين. ولم يكن الشعب مثقفا بما فيه الكفاية بشأن العملية الانتخابية. ولا يزال عدم مراعاة المساواة بين الجنسين يشكل عقبة أمام المشاركة الفعالة للمرأة. وشكل تسليم المواد إلى مراكز الاقتراع تحديا آخر.

وعلى الرغم من جوانب القصور هذه، توفر الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية نقطة مرجعية لبقية المنطقة. فالبلد يقف عند منعطف تاريخي وحاسم. غير أنه فيما يتعلق بالدورات الانتخابية ٢٠٠٦ و ٢٠١١ و ٢٠١٨، لم تحرز جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما سريعا. وتستمر المخاوف فيما يتعلق بالانتخابات المحلية لأنها يمكن أن تشعل نزعات عرقية على غرار تلك التي حدثت خلال انتخابات مجلس الشيوخ، إن لم يتم رصد العملية ودعمها.

وقد أسند القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) ولاية جديدة إلى البعثة بالاستعاضة عن مهمة حفظ السلام السابقة. وتنطوي الولاية الجديدة للبعثة أولا على دعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان المهددين بالعنف؛ وجهودها لإنهاء الإفلات من العقاب؛ ودعم العملية السياسية لضمان الاستقرار وبناء السلام؛ وإنهاء النزاع عن طريق استعادة سيادة القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مشاركة النساء، ولا سيما الشباب، في جهود بناء السلام أمر في غاية الأهمية. وبخصوص حماية المدنيين، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اتخذت ترتيبات مفيدة لضمان تمثيل المرأة في قطاع الأمن، ولا سيما في الجيش والشرطة، من خلال عملية الإصلاح الجارية.

وتركز المهام الجديدة للشرطة الإقليمية الكونغولية، العاملة بطريقة الخفارة المجتمعية، على مكافحة السلوكيات المستهجنة، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس. وأدى ذلك إلى إنشاء وحدة خاصة لمعالجة القضايا الجنسانية والتصدي للعنف

نرحب بالبوادير المشجعة التي تشير إلى أن نوافذ، مثل وسائل الإعلام، قد بدأت في إعادة فتح أبوابها، فضلا عن إطلاق سراح السجناء. ستركز إحاطتي الإعلامية اليوم على العملية الانتخابية الجارية، وستضمن لمحة عامة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأهمية مشاركة المرأة، بما في ذلك الشباب، في الجهود الرامية إلى بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم بعض التوصيات.

تشهد العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أزمة سياسية وأمنية، مع منازعات انتخابية وتنظيم تظاهرات عامة. وقد عملت السلطات الحكومية، في جملة أمور، على تقييد الحريات العامة من خلال النظر في مشاريع قوانين مقوضة للحريات كي يعتمدها البرلمان. وأدى هذا الوضع إلى مازق في العملية السياسية. ولهذا السبب، أجري حواران في عام ٢٠١٦، الحوار الأول يسره الاتحاد الأفريقي والثاني يسره المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، بهدف تحديد آلية تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة حول نفس الطاولة للوصول إلى توافق سياسي من خلال تخفيف حدة التوترات وتنفيذ أساليب عملية لتنظيم الانتخابات.

لقد أنيط باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة مسؤولية الجوانب العملية لتنظيم الانتخابات. وفي هذا الصدد، استخدمت تكنولوجيا الانتخابات - آلات التصويت - التي أثارت النقاش مجددا لأنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأنها. ولم يكن تنظيم الانتخابات مثاليا. وأدت بعض جوانب القصور إلى اعتراضات، والتي أثارت عدة تحديات. واستخدمت اللجنة الانتخابية في إعلان نتائج الانتخابات قناة واحدة فقط من القنوات المعترف بها بموجب القانون، أي محركات أقراص الفيديو الرقمية، وليس النسخة المطبوعة من المحاضر.

ولم تشارك منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، تقريبا في بعثات المراقبة. ولم تعمل الأحزاب السياسية

مع استهداف القادة والشباب والصبيان، بغية الترويج لنموذج الذكورة الإيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يجب بذل جهود على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لتعزيز القدرات المؤسسية والآليات الإقليمية والوطنية في مجال المسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بالمرأة والسلام.

ولا يفوتي أن أختتم بياني دون أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ونائبة الأمين العام أمينة محمد والاتحاد الأفريقي على كل ما يقومون به من أجل تقديم الدعم لنا ولشبكة القيادات النسائية الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة مودي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها الإعلامية اليوم، وعلى جهودها الدؤوبة التي ساهمت في أول عملية انتقال سلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق من هذا العام. وأود أيضا أن أشكر السيدة مودي على الانضمام إلينا ومشاركتها سائر الأطراف الكونغولية في الدعوة للتغيير.

ولد استجاب الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى، منذ توليه منصبه، لهذه اللحظة التاريخية بالالتزام بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد بواسطة قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحسين الأمن، وتعزيز مناخ الاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز التنمية. كما تعهد بالعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحجيد الجماعات المسلحة، وتمهيد الطريق أمام انسحاب البعثة ومغادرتها.

القائم على نوع الجنس. وقدمت الأمانة التنفيذية للجنة رصد إصلاح الشرطة، من خلال أفقتها العاملة الفرعية التقنية المعنية بالإطار القانوني والتنظيمي وبالغنف الجنساني والجنسي وحقوق الطفل وحقوق الإنسان، عدة مشاريع قوانين وأنظمة بغية تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف الجنساني داخل الشرطة الوطنية. وهذه القائمة ليست كاملة. ويشمل الأمر إنشاء أمانة وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، علاوة على اعتماد خطة عمل وطنية في عام ٢٠١٨ في نسختها الثانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتنخرط النساء والشابات في أعمال مجتمعية وفي أنشطة دعوية وإرشادية لتعزيز استمرار مشاركة الشباب.

وأود أن أقدم هنا بعض التوصيات إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. يتعين علينا زيادة الوعي بين الرجال في البرلمان وفي مجالس المقاطعات بشأن المسائل الجنسانية وحقوق المرأة لضمان مشاركة المرأة في جهود بناء السلام وفي العملية الأمنية. ونوصي باعتماد تدابير محددة لتيسير التحاق النساء بقوات الدفاع والأمن. ونوصي بأن تنفذ حكومة بلدنا برنامجا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة على المستوى المحلي في سياق جهود منع نشوب الأزمات. وندعو إلى تنفيذ القوانين والتدابير المتعلقة بالمسائل الجنسانية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وندعو الحكومة إلى قبول الدعم في تنظيم الانتخابات المحلية.

ولا بد من تنقيح الفقرة ٣ من المادة ١٣ من القانون الانتخابي لتشمل إدراج مزيد من النساء في قوائم مرشحي الأحزاب. ونوصي ببدء تنفيذ برامج تدريبية لتعزيز القدرات الإدارية وبرامج توجيهية وتشاطر أفضل الممارسات من أجل تقديم نماذج تحتذى للفئات الفتية من أبناء شعبنا. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز البرامج المدنية الجماعية للتوعية بالمسائل الجنسانية على المستوى المجتمعي،

العام في بوروندي على العمل معا بشكل أوثق ونحن نعيد تركيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، لقد انقضى عامان منذ اغتيال خبيري الأمم المتحدة مايكل شارب وزائدة كاتالان. ومنذ المرة الأولى التي سافر فيها مايكل شارب إلى شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم تسريح الجنود الأطفال، كان ملتزما التزاما راسخا بالسلام والمصالحة. ويؤسفنا أنه لم يعيش ليشهد التغيرات التي تحدث اليوم في منطقتي كاساي، ونتمنى لو ما لنا نستفيد من تقاريره الوافية وتحليله المتأني. إن الولايات المتحدة تواصل الدعوة إلى مساءلة المسؤولين عن تلك الجرائم. ونحث المجلس على مواصلة تقديم الدعم القوي لآلية المتابعة التابعة للأمم المتحدة دعما للتحقيقات الكونغولية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): نشكر السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية، التي وصفت بعبارات عامة التطورات الرئيسية في البلد، والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها والتحديات التي تنتظرنا. ونعرب عن امتناننا لجميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي المجتمع المدني، السيدة آني تينغا مودي، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، والمنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، والمنظمات غير الحكومية على التزامهم ودعمهم المستمر وتفانيهم تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن غينيا الاستوائية، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، وباعتبارها بلدا شقيقا لجمهورية الكونغو الديمقراطية - كلانا جزء من نفس الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، ونشارك في مجلس الأمن دون الإقليمي نفسه، وهو مجلس

وقد بدأ الشعب الكونغولي بالفعل يشهد تطورات إيجابية بعد شهرين فحسب من هذا الانتقال التاريخي للسلطة. ففي الشهر الماضي، قام الرئيس تشيسيكيدى باتخاذ إجراء لإلقاء القبض على رجال الشرطة المتهمين بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، ومقاضاتهم. وقد أطلق سراح سجناء الرأي، وتعهد بإصلاح وكالة الاستخبارات الوطنية المتعسفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية.

وفي إطار استجابة جزئية لهذا التغيير، يلقي الآلاف من المقاتلين أسلحتهم أملين الانتقال إلى حياة مدنية سلمية. ونحث الرئيس تشيسيكيدى على الوفاء بالالتزامات التي قطعها من أجل التنفيذ الكامل لهذه الرؤية المفعمة بالأمل بالنسبة لمستقبل جمهوريه الكونغو الديمقراطية. وننتطلع إلى تسمية وزراء الحكومة الذين سيساعدونه على تنفيذ ذلك.

والولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة الشعب الكونغولي على تعزيز السلام والازدهار في الكونغو. ونأمل في العمل مع الحكومة الجديدة لإقامة علاقة بناءة أكثر مع البعثة. ونود أن نعرب عن شكرنا وتأييدنا للقرارات الاستباقية التي اتخذتها قيادة البعثة، تماشيا مع ولايتها من أجل إعادة توجيه الجهود خارج كينشاسا ونحو شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديث القوة وتحديد الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف.

وفيما يتعلق بشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتصاعدة بين بوروندي ورواندا وأوغندا، بما في ذلك التقارير عن الهجمات عبر الحدود. وبالنظر إلى التاريخ، فإن هذه التطورات تبعث على القلق البالغ. إذ لن ينتصر أحد في الحرب بالوكالة في منطقة البحيرات الكبرى.

وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف واحترام السلامة الإقليمية لجميع البلدان في المنطقة. ونحث البعثة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين

وبفضل هذه الإجراءات، يتحرك البلد بعزم في اتجاه بناء سيادة القانون التي تضمن احترام الحريات الأساسية للمواطنين والمجتمعات المحلية، وتكافؤ الفرص والديمقراطية والحكم الرشيد وحرية الرأي، مما يجعل تحقيق حلم المصالحة الوطنية الحقيقية واقعا من شأنه تعزيز الاستقرار في البلد، وتهيئة الظروف اللازمة لتنميته، والحفاظ على جو سلمي ومتناغم بعد الانتخابات.

إننا نقدر التدابير التي اتخذتها الحكومة، مثل إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتعزيز حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن أنشطة الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار والنزاعات المستمرة بين المجتمعات المحلية تؤدي إلى بقاء ١٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، ومعرضين لسوء التغذية والكلول والحصبة والإيولا، مما يتطلب توفير مساعدة تقنية ومالية كافية. ويجب على المجتمع الدولي توفير أموال كافية لاستكمال خطة الاستجابة الإنسانية ومدتها ثلاث سنوات، والتي انتهت في منتصف شهر كانون الثاني/يناير.

ونحن ندين الهجمات المتكررة على العاملين في المجال الإنساني ووسائل نقلهم ومعداتهم. وتعتبر هذه الأعمال انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. كما يجب على جميع أطراف النزاعات المسلحة أن تضمن وتيسر وصولاً كاملاً وآمناً وفورياً وبدون عوائق للعاملين في المجال الطبي، ومعداتهم ووسائل نقلهم وإمداداتهم، وتقديم المساعدة الطبية في الوقت المناسب إلى المناطق المتضررة والأشخاص المحتاجين إليها. ونشجع الحكومة على مواصلة بذل جهودها لضمان مساءلة مرتكبي الجرائم عن جميع أنواع الجرائم، ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويرى وفد بلدي أنه من الضروري اتخاذ خطوات لتطبيق وتنفيذ الاتفاق الإطار بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي تم التوقيع عليه في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا، من أجل تحييد

السلام والأمن في وسط أفريقيا - ترحب بالتقدم المحرز في هذا البلد الشقيق. إننا نقدر روح القرار ٢٤٢٤ (٢٠١٨)، الذي يدعو إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي في ذلك البلد والبلدان المجاورة وغيرها من بلدان المنطقة، باعتبارنا ضامنين لاستقرارهم وتنميتهم.

ونعتقد أن الكونغوليين تمكنوا من الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية، من خلال إجراء أول انتقال ديمقراطي للسلطة في البلد بطريقة متحضرة. ونحن على يقين من أن هذا الانتقال خطوه حاسمة صوب توطيد دعائم الديمقراطية والسلام والاستقرار والتقدم الاجتماعي للشعب الكونغولي بأسره، ويمثل أعظم تعبير عن السيادة الشعبية.

إننا نشيد بالتقدم المحرز بعد الانتخابات ونرحب بالقرارات الصادرة عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي تقدم تقارير عن العملية الانتخابية الجارية، وتضع الجدول الزمني النهائي للانتخابات المباشرة المدججة للنواب في الدوائر الانتخابية على الصعيد الوطني، والتي تم تأجيلها رسمياً لأسباب صحية وأمنية، والانتخابات غير المباشرة لأعضاء مجلس الشيوخ والمحافظين ونواب المحافظين في المحافظات.

ونرحب بتعيين فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدى نائباً ثانياً لرئيس مكتب جمعية رؤساء الدول خلال مؤتمر القمة الثاني والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا. ونرحب أيضاً، بتفاؤل، ببياناته التي كرر فيها التزامه بالعمل على بناء السلام وسيادة القانون، وتحقيق الديمقراطية والحاجة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والقضاء على الفساد ومعالجة آفة الجماعات المسلحة وبدء إصلاحات حقيقية في قطاع الأمن، وتعزيز إقامة علاقات حسنة في جميع أنحاء المنطقة أسفرت عن عدة زيارات بعد تولي مسؤولياته بصفته رئيس الدولة.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلي زروقي، والسيدة آني تينغا مودي على إحاطتهما الإعلاميتين اللتين تعطينا، إلى جانب آخر تقرير للأمين العام (S/2019/218) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرة أفضل عن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أركز بيباني على ثلاث رسائل رئيسية.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية، نرحب ببيانات الرئيس الجديد المؤيدة للتغيير، الذي سعى إليه السكان، ونشجع جميع أصحاب المصلحة من السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية على اعتماد تدابير ملموسة لإنجاز ذلك التغيير العميق، في المجال السياسي، ومتابعة خطوات الإشارات الأولية، التي نرحب بها، على غرار إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين. وفي السياقين الأوروبي والثنائي، فإننا نرحب أيضاً بالتطورات الأخيرة التي تُظهر رغبة حقيقية في تقوية علاقاتنا.

ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن العملية الانتخابية لم تنته بعد. ولم تعقد الانتخابات بعد في بني وبوتيمبو ويومي. وفي غضون ذلك، لا يزال تشكيل حكومة جديدة أمراً معلقاً. وهناك العديد من التقارير التي تحدثت عن فساد واسع النطاق في سياق انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة، على الرغم من أن السلطات القضائية العليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أصدرت تحذيرات واضحة.

وفي ظل هذه الخلفية، قرر الرئيس تشيلومبو تشيسيكودي معالجة الحالة. وبصفتنا الضامن للمؤسسات، فإننا نحثه ليس فقط على استعادة النظام المؤسسي وسيادة القانون، ولكن أيضاً على الشروع بمصادقية في مكافحة الفساد الذي يهدد حكم البلد.

الجماعات المسلحة العاملة في البلد، خاصة في المناطق الشرقية من كينغو الشمالية والجنوبية، الغنية جداً بالموارد الطبيعية التي نخبثها الجماعات المسلحة.

ونرحب، بتفاؤل، بتسليم بعض الجماعات المسلحة للأسلحة، الأمر الذي يتطلب التنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين والأشخاص المرتبطين بالجماعات المسلحة حتى يتمكنوا من التحول والمشاركة بنشاط في عملية تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وندعو الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليين إلى مواصلة المشاركة في فترة ما بعد الانتخابات لتعزيز الاستقرار والحكم الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، فإننا نشجع السلطات الكونغولية والشركاء الإقليميين على اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون وعلاقات حسن الجوار بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك التصدي للجماعات المسلحة والسعي إلى التكامل الاقتصادي.

في الختام، أود أن أبرز العمل الهام لتعزيز السلام والأمن والاستقرار الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت على مستوى الحدث، ونفذت عملها في إطار ولايتها في سياق معقد للغاية. كما أود الإشادة بشكل خاص بالممثلة الخاصة ليلي زروقي على ما تبديه من قيادة وتصميم في معالجتها للحالة.

ونحن مقتنعون بأن المساعي الجماعية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم قضية السلام والأمن في أفريقيا ستحقق فعالية أكبر وتضمن إيلاء الاهتمام الواجب للنزاعات التي أدت إلى توقيع مذكرة تفاهم بين تلك المنظمات، باعتبارها طريقة ملموسة لتنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن.

ويجب أن يتيح توطيد مؤسسات وطنية قوية مختصة ونزيهة تعزيز شرعية الدولة ويمنع حدوث أزمات مؤسسية في المستقبل ويعزز ترسيخ دائم لثقافة التغيير الديمقراطي.

وتتعلق رسالتي الثانية بتهدئة إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية واستعادة سلطة الدولة. ويحدونا الأمل، في هذا الصدد، في إيلاء اهتمام خاص لاستمرار العنف والهجمات ضد المدنيين، الذي لا يزال يغرق الشعب الكونغولي في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. ونشير إلى العنف غير المسبوق للهجمات القبلية المنظمة التي حدثت مؤخرا في يومي، التي أدت إلى مقتل عدة مئات من الناس وشردت الآلاف في غضون بضعة أيام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ولم يكن لهذا العنف، الذي يمكن أن يشكل جرائم ضد الإنسانية بحسب الأمم المتحدة، أن يكون ممكنا إذا كانت سلطة الدولة حاضرة في هذه المنطقة. واستمرار القتال بين الجماعات المسلحة في ماسيسي، والهجمات المميتة من قبل تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني والقتال الذي نشب مؤخرا في مينموي جميعها أوضاع مأساوية تتطلب تدابير قوية وعاجلة. لإعادة بسط سلطة الدولة أمر أساسي لضمان إحلال السلام في الإقليم، بل وحل الأسباب الجذرية للنزاعات وأمن السكان، علاوة على التنمية وسيادة القانون لصالح الشعب الكونغولي.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الفرنسية على اختيارها امرأتين كمتكلمتين - أو بالفرنسية الجديدة، "كمقدمتي إحاطتين" - وهو أمر مشجع جدا. وأود أن أشكر السيدة زروقي على شهادتها. فالسياق، كما قالت، أفضل بكثير من آخر مرة قدمت فيه إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8318)، وأعتقد أن ما قالته لتوها أمر مشجع فعلا. ولا أريد أن أكرر كل ما قام به، غير أن الرئيس الجديد تشيلومبو تشيسيكيدى اتخذ بعض الخطوات الجيدة - بعض الخطوات الهامة جدا. فقد فتح الحيز السياسي، وهو ما أعتقد أنه هام جدا. غير أن السيدة زروقي أيضا قالت أن العملية السياسية لا تزال هشة، ولهذا السبب أود أيضا أن أغتنم فرصة وجود سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفد بلده لتشجيعهم على مواصلة السير على هذا الدرب. إنه أمر صعب، ولكنه في رأيي يمثل الخيار الوحيد.

وأود أن أشير، في هذا السياق، إلى ما قالته مقدمة الإحاطة من جمهورية الكونغو الديمقراطية السيدة آني تينغا مودي. أعتقد أن ما قالته للتو مهم جدا، وربما يمكن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يجيب على بعض الأسئلة التي طرحتها السيدة مودي، عندما يلقي بيانه، وأن يستجيب لمطالبها، وهي زيادة تعزيز دور المرأة في العملية السياسية في البلد. وأود أن أكرر

وتتعلق رسالتي الثالثة بالبعثة ومستقبلها. ففي رأينا أن مستقبل البعثة يجب أن يستند إلى استراتيجية خروج حقيقية مبنية على نقاط مرجعية - "معايير" بعبارة فرنسية سليمة - يحددها بوضوح استعراض استراتيجي مستقل. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجية إلى قدرة السلطات الكونغولية الجديدة ورغبتها الحقيقية في القيام بنفسها بالمهام التي تضطلع بها البعثة حاليا. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستمر حماية المدنيين في الجيش أو الصحة أو سياق حقوق الإنسان في تشكيل حجر الزاوية الذي تستند إليه البعثة. وترى بلجيكا أن من شأن الولاية المؤقتة

هذا الوضع، ولا سيما في منطقة ضربها فيروس إيبولا وحيث لا يزال مقدمو المساعدة الإنسانية يتعرضون للاعتداءات.

وفيما يتعلق بمستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعتقد أنه يتعين علينا الانتظار. يتعين علينا أن ننتظر لنرى كيف ينظر الرئيس إلى الحالة. فلا تزال هناك بعض المهام التي يتعين القيام بها. علينا أن نركز على أهم المهام التي كلفناهم بها للتو. وأعتقد أن الخفض التدريجي للبعثة وانسحابها ينبغي ألا يكون هدفا في حد ذاته.

يجب أن يكون هناك مراجعة استراتيجية مستقلة لتحديد كيف يبدو المستقبل بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا أمر مهم للغاية أيضا بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات، إذ سيعطيها فكرة عن المدة المتوقعة أن تبقى في البلد خلالها. ولا يوجد حاليا أي مسار واقعي للانسحاب. ونحتاج أيضا إلى التأكد من أننا نرسل رسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لا يزال مشاركا بصورة كاملة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موغاشوا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية،سمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلي زروقي، وكذلك السيدة آني تينغا مودي، ممثلة منظمة المجتمع المدني "عافية ماما".

ترحب جنوب أفريقيا بإجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية سلميا. ونهنئ ملايين الكونغوليين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع. وقد صدق الرئيس السابق جوزيف كابيلا كابانغي وعده بعدم التمسك بالسلطة، ونقل السلطة بسلام إلى الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيددي، زعيم حزب المعارضة. ونثني على الإرث الإيجابي لهذا القائد الشاب في منطقة وسط أفريقيا.

بعض ما قالته لأنه من المهم للغاية أن نجعل الرجال في القوات العسكرية والقوى السياسية على إمام بالمسائل التي ينبغي التصدي لها فيما يتعلق بإدماج المرأة في القوات العسكرية.

فليس هناك ما يكفي من النساء في القوات العسكرية وقوات الشرطة. وفي الانتخابات، كما كان الحال في الماضي، لم يكن هناك عدد كاف من النساء في القوائم الانتخابية. يجب علينا أن نكفل حقا ظهور المزيد من النساء في قوائم الانتخابات البلدية، وأن تكون هناك أعداد أكبر من المراقبات في الانتخابات المحلية. لقد فهمت، بوجه عام، من ما قالته السيدة مودي أن ثمة حاجة إلى توسيع نطاق التثقيف المدني من أجل تسليط الضوء على حقوق المرأة ومواطني قوتها وما تضيفه إلى الحياة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرى بالفعل أن المستشار الدبلوماسي للرئيس امرأة، وأقدم تهنئي على ذلك.

وأود أن أشير إلى مسألة بالغة الأهمية، حتى وإن كان زملائي قد أثاروها بالفعل: سيادة القانون. أعتقد أنه ينبغي بذل قصارى الجهود من أجل تعزيز سيادة القانون. ويجب تعزيز العدالة. يجب علينا كبح الفساد، كما قال زميلي الممثل البلجيكي، ومكافحة الإفلات من العقاب. كما أود أن أردد ما قاله زميلي الممثل الأمريكي لتوه عن مقتل مايكل شارب وزائدة كاتالان، الذي لا يزال من دون حل. ولا تزال قوات الأمن تستخدم العنف الجنسي. وكذلك، كما قال زميلي ممثل بلجيكا فيما يتعلق بيومي، ثمة احتمال حقيقي بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت هناك. فهناك حاجة إلى سيادة القانون. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت.

وفيما يتعلق بالمنطقة، فإنني أردد ما قاله زميلنا الممثل الأمريكي بأن الحالة بين أوغندا وبوروندي لا تبث على التفاؤل. وللحالة في المنطقة، بما في ذلك بوروندي، آثار أمنية على شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. علينا أن نواصل مراقبة

فإن أي تفكير في استراتيجية خروج ينبغي أن يستند إلى تطور إيجابي وتقييم للحالة الأمنية على أرض الواقع. لذلك، تدعو جنوب أفريقيا إلى تعزيز الطابع المتعدد الأبعاد للبعثة من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن والحوكمة والتنمية بطريقة متزامنة، على أساس فهم العلاقة بين السلام والتنمية.

وترحب جنوب أفريقيا بالمساهمة التي قدمتها جميع البلدان المساهمة بقوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ندعو جميع البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة إلى بذل جهود متضافرة لزيادة مشاركة حفظة السلام من الإناث في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة تلك التحديات وغيرها.

ترحب جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية في منطقة كاساي مع إلقاء السلاح. ونحث المناطق الأخرى على أن تحذو حذوها.

وجنوب أفريقيا تؤكد مجدداً على أهمية تقديم الدعم الكامل إلى لواء التدخل التابع للقوة، بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تحييد الجماعات المتحاربة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى التي لا تزال تهدد استقرار المنطقة بأسرها. ونشيد بالدعم التكميلي المقدم من لواء التدخل التابع للقوة في احتواء وباء الإيبولا.

وتشدد جنوب أفريقيا على الأهمية القصوى لدعم وتنفيذ ولاية حماية المدنيين، التي ينبغي تنفيذها دون عوائق وعلى نحو يعزز الثقة بين شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة وبعثة الأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف، ترى جنوب أفريقيا أن حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتوقف على استقرار أوسع نطاقاً في البلاد. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتباع نهج أكثر استباقية من خلال آليات مثل الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار من أجل دعم وتحقيق تنفيذ الإطار الأوسع للسلام والأمن

ونشجع الشعب الكونغولي والأطراف الفاعلة السياسية على استمرار السلوك السلمي خلال انتخابات الحكم المحلي والتعامل مع تلك الانتخابات بنفس الروح، على نحو ما فعلت في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. علاوة على ذلك، فإننا نشجع المصالحة في فترة ما بعد الانتخابات من أجل بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية السلمية. ونشيد بفتح الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى للأفق السياسي، الذي تميز بالمظاهرات السلمية والوصول إلى وسائل الإعلام.

وجنوب أفريقيا ترحب بالدور المهم الذي تقوم به بعثات المراقبة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا إلى زيادة التركيز على الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التسليم بأهمية التصدي للعنف الطائفي في مقاطعات مثل ماي ندومي وكاساي. ولذلك، نؤيد دعوة الأمين العام إلى تعديل بعثة الأمم المتحدة لإعادة توجيه أولوياتها إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال العنف وعدم الاستقرار سائدين.

وتؤيد جنوب أفريقيا توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً. إذ أن ذلك يتيح الوقت الكافي لإجراء استعراض أكثر شمولاً للبعثة، بالتشاور الكامل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا التأكيد على ضرورة النظر في تمديد الولاية لمدة ١٢ شهراً، مع مراعاة أن هناك حكومة جرى تعيينها حديثاً. وعليه، فإن جنوب أفريقيا ترى أنه ينبغي منح الحكومة الجديدة وقتاً كافياً لرسم وتحديد أولوياتها قبل خفض التدرجي للبعثة، مع تخفيف وطأة حدوث فراغ أمني.

ولذلك، يؤيد وفد جنوب أفريقيا أيضاً الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي اقترحه الأمين العام. علاوة على ذلك،

فيما يتعلق بالعملية السياسية، وعلى الرغم من أوجه القصور في العملية الانتخابية، نأمل أن يُظهر الرئيس الجديد والحكومة الجديدة التزامهما بتنفيذ الإصلاحات الضرورية والعمل من أجل التنمية الشاملة والمستدامة في بلدهما. وإذا كان الأمر كذلك، سوف يشير المؤرخون إلى الانتخابات الأخيرة باعتبارها نقطة تحول هامة في تاريخ البلد. وإذا لم يكن الأمر كذلك، سيُنظر إلى تلك الانتخابات باعتبارها خيبة أمل جديدة للمجتمع الكونغولي، الذي صوت بأغلبية ساحقة من أجل التغيير. إن توقعات المجتمع مرتفعة للغاية، والرئيس الجديد والحكومة الجديدة يواجهان العديد من التحديات. ولا يمكن تحقيق تلك التطلعات إلا من خلال إصلاحات مؤسسية واجتماعية واقتصادية عميقة.

وبولندا ترحب بالبيانات التي أدلى بها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى بمناسبة الأيام المائة الأولى من ولايته، بما فيها تلك المتعلقة بالإفراج عن السجناء السياسيين، واحترام حقوق الإنسان والمساوي الحميذة وتعزيزها، ومكافحة الفساد وتعزيز علاقات طيبة مع المنطقة. كما نرحب بقرار إعادة فتح دار شنغن في عاصمة البلاد.

وبولندا تقدر حقيقة أنه، على الرغم من المخاوف المبلغ عنها والتي لها ما يبررها بلا شك فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وشفافيتها، فقد استخدم المرشحون الذين يشككون في نتائجها سبل الانتصاف القانونية، وأن الأوضاع في البلد لا تزال هادئة بوجه عام.

ونعتقد أن الانتخابات المقبلة في مدينتي بيني وبوتنبو في كيفو الشمالية ويومي في مقاطعة ماي - ندومي، فضلاً عن الانتخابات المحلية المقرر عقدها في العام المقبل، ستكون استمراراً إيجابياً للانتقال المؤسسي. ومن المهم للغاية أن يتمكن جميع المواطنين، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من المشاركة في الانتخابات بطريقة مأمونة.

والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن إلى إعادة تأكيد دعوتها لجميع الموقعين على إطار السلام والأمن والتعاون إلى تنفيذ التزاماتهم بموجب ذلك الإطار لضمان السلام والاستقرار المستدامين في الأجل الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشدد جنوب أفريقيا أيضاً على الحاجة إلى استراتيجيات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدعم المقدم من البعثة مراعاة للبيئة الاجتماعية - الاقتصادية والآفاق الاقتصادية للمقاتلين المسرحين. وتدعو إلى تقديم الدعم من أجل تنمية مهارات الأفراد المسرحين لتسهيل إعادة الدمج والتنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية.

وما فتئت جنوب أفريقيا تؤيد سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي هذا الصدد، وضعت جنوب أفريقيا في تشريعاتها سياسة تقضي بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تقديم الدعم والآليات اللازمة لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتمكين من الإبلاغ عن هذه الحوادث.

وجنوب أفريقيا تشجع جميع البلدان والشركاء الذين لديهم مصالح اقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التأكد من أن الموارد الطبيعية للبلد تستخدم لأغراض التنمية ولصالح الشعب الكونغولي.

السيدة فرونيستكا (بولندا) (تكلمت بالفرنسية): في

البداية، أود أن أشكر السيدة ليلي زروقي بحرارة على إحاطتها الإعلامية المفيدة. وأود أيضاً أن أشكر السيدة آني تينغا مودي على بيانها.

أود التركيز في بياني على ثلاث قضايا: أولاً، العملية السياسية؛ ثانياً، الأمن والحالة الإنسانية؛ ثالثاً، ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويجب أن تتكيف بعثة الأمم المتحدة مع الواقع الذي نشأ عقب الانتخابات. وترى بولندا أن البعثة ينبغي أن تعطي الأولوية لاتباع نهج شامل يهدف لحماية المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، نرى حاجة لأن تنخرط البعثة في دعم عملية التحول السياسي وتعزيز سلطة الدولة على جميع المستويات.

ومع ذلك، فإن جميع جهود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتطلب التعاون الجيد مع الحكومة. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يُهمل السلطات الجديدة بضعة أشهر لتحديد جدول أعمالها وإبداء الاستعداد للتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الأمين العام إلى أن يقدم إلى مجلس الأمن تقييماً استراتيجياً مستقلاً عن البعثة، بما في ذلك مقترحات بالأهداف الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في الميدان مستقبلاً.

في الختام، أودّ مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا للسيدة زروقي وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة على جهودهم الدؤوبة في دعم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتأمل بولندا من السلطات التعاون البناء مع البعثة لتوطيد الإنجازات الهامة التي تحققت بالفعل وإرساء أسس السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يثني وفد بلدي على السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على جودة إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في ذلك البلد. كما نشكر السيدة آني تينغا مودا، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتها الإعلامية.

تحيط كوت ديفوار علماً مع الارتياح بالبيئة الاجتماعية – السياسية والأمنية المستقرة عموماً في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد شهرين من إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات. ونرحّب بهذا الحراك الإيجابي، الذي ستعزز به بلا شك

وتشكل التوترات والضغوط في العلاقات المجتمعية المرتبطة بالشائعات وانعدام الشفافية في عمليات صنع القرار تهديداً للمجتمع. ونأمل أن يجري تحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في يومئذ وأن يمثل الجناة أمام العدالة.

وفي الوقت نفسه، نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار انتشار وباء إيبولا في شرق البلد. وتدين بولندا بشدة استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين والمستشفيات وغيرها من المؤسسات الطبية. وندعو جميع الأطراف على أرض الواقع إلى تهيئة الظروف اللازمة لإيصال المعونة الإنسانية بأمان. وندعو أيضاً إلى السماح بالوصول إلى المناطق المتضررة من مرض إيبولا.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت حتى الآن، كان للأعمال التي تقوم بها الجماعات الأجنبية والوطنية في الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلد أثر كبير على الحالة الأمنية. ونرحّب بالمؤشرات المشجعة التي تلقيناها بعد الانتخابات من العديد من الجماعات المسلحة والتي تشير لاستعدادها للانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي من المفترض أن يكون محور الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبغض النظر عن تلك التطورات، تؤكد بولندا ضرورة كفالة مساءلة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. فمؤسسات الدولة مسؤولة عن توفير الأمن للمواطنين. وثمة حاجة إلى إعطاء الأولوية لحل المشاكل المرتبطة بتحقيق أن ممثلي الدولة هم الذين يرتكبون معظم انتهاكات حقوق الإنسان وحالات الاستغلال الجنسي.

وعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن الواضح أنه

للحياة. ويتفاهم هذا الوضع بسبب عودة ما لا يقل عن ٣٠٠ ٠٠٠ كونغولي من أنغولا، مما يشكل ضغطاً إضافياً على المراكز الصحية والمدارس وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولذلك، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها اليونسيف في لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

ويرى وفد بلدي أن البعثة ينبغي أن تمضي قدماً في إعادة توزيع القوات والأصول، بغية تحسين التركيز على بؤر العنف ومواصلة عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد كوت ديفوار تماماً توصيات الأمين العام بشأن تحديد ولاية البعثة.

في الختام، يرحب وفد بلدي بالالتزام المتواصل للسيدة زروقي وجميع موظفي البعثة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة، من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في جميع أرجاء الأراضي الكونغولية.

السيدة هيدالغو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نودّ أن نشكر السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها الإعلامية. ونثني على مساعيها الحميدة خلال العملية الصعبة التي تلت الانتخابات والانتقال السياسي. ونحثها على مواصلة دعم الشعب الكونغولي في توطيد السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية. وبالمثل، نودّ أن نشكر السيدة آني تينغا مودا، المديرية التنفيذية والمؤسسة الشريكة لمنظمة "عافية ماما" غير الحكومية المهتمة بصحة المرأة ومنشئة حركة القيادات النسائية الشابة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على حضورها معنا اليوم وعلى ما قدمته من رؤى وتوصيات بشأن موضوع المرأة والتغييرات اللازمة لتوفير مزيد من الفرص لها.

ونحنى الشعب الكونغولي مرة أخرى على إظهار النضج السياسي في إنشاء الهيئات التشريعية وفي الدعاوى المرفوعة أمام

التدابير التي اتخذها الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدى، ولا سيما إطلاق سراح حوالي ٧٠٠ من المحتجزين، والتي ستُسهم في تهيئة جوّ سلمي وبيئة اجتماعية - سياسية تفضي إلى توطيد دعائم السلام؛ وتكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استعادة الثقة وتعزيز التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي؛ واستئناف الحوار مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

وفي هذا الصدد، يحثّ بلدي المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على مواصلة دعم الشعب الكونغولي والسلطات الجديدة، بهدف توطيد السلام والاستقرار في البلد.

ويوحي الاستقرار في فترة ما بعد الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تحسين الحالة الأمنية في شرق البلد لا يزال ممكناً. ويدعو بلدي الجماعات المسلحة الناشطة في الأراضي الكونغولية، ولا سيما تلك الموجودة في إقليم كاساي ومقاطعتي تنجانيقا وإيتوري، إلى الانضمام بشكل نهائي إلى عملية السلام ووقف كل الأنشطة المزعزعة للاستقرار والمشاركة بقوة في العملية الجارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وندعو أيضاً إلى زيادة التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن استمرار العمليات العسكرية المشتركة التي تضطلع بها القوتان، وهي أمر أساسي من أجل توحيد الجماعات المسلحة.

على الرغم من إحراز تقدم على الجبهات الاجتماعية والسياسية والأمنية، يشير بلدي مع القلق إلى تدهور الحالة الإنسانية في شرق البلد. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، يعاني حوالي ٢٦٠ ٠٠٠ طفل في منطقة كاساي من سوء التغذية الحاد الشديد وهم بحاجة إلى العلاج المنقذ

الدولة على تهيئة بيئة شاملة للجميع يشعر فيها الناس بالأمن والأمان، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥).

ويجب ألا ننسى الحالة الإنسانية الناجمة عن تلك النزاعات. فوفقاً لتقرير البعثة (S/2019/218)، هناك ١٣ مليون شخص تقريباً بحاجة إلى المساعدة والحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لليونيسيف، فإن أكثر من ربع مليون طفل في منطقة كاساي والآلاف الآخرين قد فروا مع أسرهم إلى المقاطعات المجاورة، ويعانون من سوء التغذية الحاد أو الشديد، مما يتطلب المساعدة العاجلة. ونحث الجهات المانحة على الوفاء بما تعهدت به من التزامات لتغطية النقص في التمويل.

إن هذه الأزمة الإنسانية العامة يمكن أن تؤدي إلى ظهور الأوبئة. وتشعر الجمهورية الدومينيكية بالقلق بوجه خاص إزاء فيروس الإيبولا. فقد لقي أكثر من ٥٠٠ شخص حتفهم بالفعل جراء الإيبولا، وأصيب المئات بالمرض. وأدى انعدام الأمن والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على مراكز العلاج، والافتقار إلى السلطات الصحية والخدمات الطارئة في المناطق المتضررة من الإيبولا إلى إعاقة رصد حالات الإصابة وغيرها من جوانب الاستجابة الإنسانية. وهذا يعرض صحة المصابين للخطر ويضعف من احتمال انتشار الفيروس في مدن أخرى.

وفي هذا الصدد، تدين الجمهورية الدومينيكية وتشجب الهجمات الأخيرة التي شنت على العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما العاملين في المجال الطبي. ونشير إلى أن جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي، وضمان وصول العاملين في المجال الطبي بشكل كامل وآمن وفوري ودون عوائق إلى المناطق المتضررة. ونشيد بالحكومة ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، على جهودهما الرامية إلى القضاء على المرض في ظل هذه الظروف الصعبة.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، نشيد بقرار الرئيس الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد فيليكس

محكمة الاستئناف بخصوص نتائج الانتخابات وفي التعايش السلمي مع السلطات المنتخبة.

ويحدونا الأمل في أن يجري الانتخاب غير المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ والمحافظين ونوابهم، فضلاً عن تأخير الانتخابات في مدينة بيني في مقاطعة كيفو الشمالية ومنطقة يومبي، بطريقة سلمية وشفافة.

وبسبب استمرار الأنشطة المزعزعة للاستقرار من جانب الجماعات المسلحة، والنزاعات بين الطوائف، والعمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تلك الفئات، نفهم أن الحالة الأمنية ما زالت متوترة. والاشتباكات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الهجمات التي يرتكبها تحالف القوى الديمقراطية ضد قوات الأمن الوطني والمدنيين والبعثة، والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية على السواء لا تزال تؤدي إلى انعدام الأمن وتشريد الآلاف من الناس. ويشكل وجود هذه الجماعات والجهات الفاعلة المسلحة تهديداً خطيراً للمدنيين وتحدياً كبيراً للسلطات. وقد حان الوقت لكي تقوم السلطات الكونغولية والبلدان المتأثرة في المنطقة والمجتمع الدولي بتنفيذ استراتيجيات على الصعيد الإقليمي من أجل القضاء على الجماعات المسلحة وإنهاء التشرد الداخلي ومعاونة السكان المدنيين التي لا تنتهي في نهاية المطاف.

ونحث السلطات على الوفاء بنيتها المعلنة للتعاون مع البعثة في تحديد نهج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخطط إعادة الإدماج هذه يجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الشباب المتضرر من النزاعات المسلحة عن طريق الاستثمار في بناء قدراتهم من أجل تلبية الطلب على العمالة من خلال توفير فرص تعليمية مهمة بغية تعزيز ثقافة السلام. ونؤمن بأن فعالية برامج جمع الأسلحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ترتكز بالفرص المستدامة المقدمة للمقاتلين السابقين وبقدرة مؤسسات

الحرز حتى الآن والاستفادة منه، وبهدف تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة.

ونثني على البعثة لما تقوم به من عمل، ونعرب عن أملنا في أن يتسم هذا الفصل الجديد من الحياة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى توطيد السلام وسيادة القانون والديمقراطية والنمو الاجتماعي - الاقتصادي في البلد.

السيد دوكلو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة وبالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما الممثلة الخاصة ليلي زروقي، والسيدة آني تينغا مودي.

ترحب بيرو بالإجراءات الأولى التي اتخذتها حكومة الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدى الرامية إلى تحقيق تهدئة سياسية في البلد، وخصوصا العفو عن ٧٠٠ سجين سياسي، كان قد أُلقي القبض على كثير منهم في الفترة التي سبقت الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر، والاتفاق المتعلق بعودة ممثل الاتحاد الأوروبي إلى كينشاسا. كما نرحب بالالتزام الذي قطعه الحكومة بالتصدي للفساد وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم، فضلا عن إحراز تقدم بهدف تيسير تنظيم الانتخابات المقبلة في مدينتي بيني ويومبي. ونعتقد أن تلك الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة في البلد شروط مسبقة أساسية للتغلب على التحديات الرئيسية التي لا تزال تواجه المجتمع الكونغولي.

ويساورنا القلق إزاء حالة انعدام الأمن السائدة في أجزاء مختلفة من البلد، ولا سيما في مقاطعات كيفو وكاساي وتنجانيقا، مع وجود العديد من الجماعات المسلحة، فضلا عن استمرار العنف بين المجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الإنسانية في البلد حالة خطيرة، إذ لا يزال حوالي ٣ ملايين شخص يعتمدون على المساعدة والحماية، وتتفاقم بسبب وجود ملايين من الكونغوليين مشردين داخليا أو لاجئين في بلدان أخرى.

تشيلومبو تشيسيكيدى، بالعفو عن حوالي ٧٠٠ سجين سياسي واعتقال حوالي ١٥ شخصا على صلة بالمذبحة التي راح ضحيتها أكثر من ٨٠٠ شخص في غرب البلد. إلا أننا نشعر بالجزع إزاء التهديد المستمر الذي يهدد حياة ورفاه السكان المدنيين بسبب الاشتباكات بين القوات المسلحة الكونغولية والجماعات المسلحة.

وفي حين أننا نشيد بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال منع الهجمات على المدنيين في البلد وسرعة الاستجابة لها، نعتقد أننا يجب أن نواصل تعزيز آليات الإنذار المبكر في المناطق الأكثر عرضة للخطر. وفي هذا السياق، يجب أن نشدد على حالة الضعف الخاصة التي يعيشها النساء والأطفال، الذين لا يزالون يتأثرون بشكل غير متناسب. ولذلك فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان العمل مع الحكومة الوطنية لوضع استراتيجية وتنفيذ خطة عمل لوضع حد للعنف الجنسي من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة ومنعه.

ويجب ألا يمر هذا النوع من العنف، مثل الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون عقاب. ولا بد من بذل جهد أكبر لمقاضاة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، دون تمييز أو استثناء. وندعو البعثة إلى مواصلة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكفالة مقاضاة المسؤولين عن هذه الأفعال، ومنح الضحايا تعويضات مناسبة.

وفي الختام، نرحب بعقد مشاورات بين البعثة والحكومة بشأن مستقبل وجود البعثة وأولوياتها، عملا بالتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي للبعثة لعام ٢٠١٧ وولاية البعثة في فترة ما بعد الانتخابات. ويجب أن يقوم أي تغيير أو تعديل للبعثة على أساس تقييم استراتيجي قوي للحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان، مع التركيز على تعزيز التقدم

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السيدة زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها. كما استمعنا إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة مودي، المديرية التنفيذية للمنظمة غير الحكومية الكونغولية "عافية ماما".

في نهاية العام الماضي، أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية بنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي حققت انتقالاتا سلسا للسلطة. والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الراهن مستقرة. يضطلع الرئيس تشيلومبو تشيسيكودي بنشاط بتشكيل حكومة جديدة وتعزيز الحوكمة وبناء القدرات الأمنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مناطق مثل منطقة كاساي، يشارك أفراد الميليشيات والجماعات المسلحة طوعية في عملية نزع السلاح.

والصين ترحب بتلك التطورات الإيجابية، وتثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودهم. يبرهن ذلك على إرادة وقدرة حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على حل ما يواجهون من مشاكل من خلال جهودهم الذاتية. وفي الوقت نفسه، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات فيما يتعلق بالأمن والحالة الإنسانية وتفشي وباء إيبولا والتنمية، من بين أخرى. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي تركيز المساعدة على الأولويات الثلاث التالية.

أولاً، لإثبات احترامه التام لسيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ملكية وقيادة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التعامل مع شؤونها الخاصة، وتعزيز تعاونه مع الحكومة، ومساعدة البلد في التغلب على تحدياته في المجالات الإنسانية والأمنية والإنمائية، من بين أخرى. ويجب أن ينصب التركيز الحالي على مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز بناء قدراتها في مجال الأمن ودعم جهود الحكومة الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار.

كما نلاحظ بقلق استمرار انتشار فيروس الإيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن على ثقة بأن خطة الاستجابة الاستراتيجية الثالثة التي أعدتها وزارة الصحة بدعم تقني من منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ستمكن في نهاية المطاف من احتواء الأزمة الناجمة عن تلك الآفة.

وفي ذلك الصدد، نقدر العمل الشجاع والشاق لموظفي الحكومة ومنظمة الصحة العالمية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالات الإنسانية، الذين يعملون في الميدان في ظل ظروف أمنية صعبة ويضطعون بأعمال الوقاية الممتازة من خلال حملات التحصين والدعم الإنساني للسكان. يجب على المجتمع الدولي ككل مواصلة دعم تلك الجهود.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق الرغبة المعلنة في ضمان مناخ من الثقة والهدوء فيما بين السكان إذا لم يتم في الوقت نفسه اتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما تلك التي تتعامل مع حوادث العنف الجنسي المستمرة. ونرحب بالجهود المبذولة من أجل تحقيق تلك الغاية، مثل تلك التي ذكرتها السيدة تينغا مودي، ولكن يجب أن تكملها تدابير قوية لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال التحقيقات الشفافة والمحايدة التي تتيح تقديم المسؤولين عن الجرائم الفظيعة إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على عمل البعثة الذي يهدف إلى وضع تدابير فعالة للتصدي لمسألة تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا الكامل للدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في البلد، ولا سيما في مجال حماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك جهودها الرامية إلى المساعدة في تحقيق المزيد من الاستقرار والسلام الدائم. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً تجديد ولاية البعثة.

الأمانة العامة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المساهمة بقوات معا وإجراء تقييم في الوقت المناسب في ضوء التطورات والتقدم بمقترحات لتعديل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة من أجل كفالة التسليم التدريجي والمنظم للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا لمواصلة دعم جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة آني تينغا مودي، المديرية التنفيذية لمنظمة "عافية ماما"، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات هذا الصباح. سأركز بياني على أربع مسائل هي: حقوق الإنسان؛ والحالة السياسية؛ والحالة الإنسانية؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن مساعدة الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يشكل إحدى أولويات المملكة المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بفرصة الاستماع هذا الصباح إلى السيدة تينغا مودي، التي تضطلع بمنظمتها غير الحكومية بعمل حيوي في تمكين المرأة، ولا سيما الناجيات من العنف.

وفي هذا السياق، أود أن أتكلم بإيجاز شديد عن مشروع مولته المملكة المتحدة في ١٥ قرية في منطقة إيتوري يعمل على تحدي القبول الاجتماعي للعنف ضد النساء والفتيات. على مدى عامين فقط، انخفضت النسبة المئوية للنساء اللائي يتعرضن للعنف المنزلي من ٦٩ في المائة إلى ٢٩ في المائة وانخفضت النسبة المئوية للرجال الذين يبلغون بأنهم قد قاموا بعنف منزلي من ٦٨ في المائة إلى ٢٤ في المائة في الفترة نفسها. وهذه النتائج تبين أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يمكن معالجته

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القيام بدورها في تيسير زيادة التعاون بين الأطراف والحكومة بغية تعزيز تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولكي يسهم بشكل مشترك في تحقيق السلام والاستقرار في البلد وفي المنطقة على نطاق أوسع، ينبغي للشركاء الدوليين دعم الجهود الرامية إلى ضمان تخلي الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الخيار العسكري وتسوية المسائل عن طريق الحوار والتشاور بدلا من ذلك.

ثالثا، لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي اللازمين لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن يركز الشركاء الدوليون على زيادة المساهمات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها من المساعدات من أجل مساعدة البلد على زيادة فرص العمل وتحسين سبل معيشة السكان والانخراط في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن هيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام من الاضطلاع بدور أكبر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل استجابته النشطة لنداء جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، ودعم أنشطة منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمساعدة في احتواء تفشي فيروس إيبولا.

يكتسي وجود البعثة في الوقت الراهن أهمية حاسمة للسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والصين تؤيد تجديد ولاية البعثة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن البعثة من مواصلة أنشطتها وفقا للولاية المسندة إليها من أجل مساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ويحدونا الأمل في أن تعمل

في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تتمتع بالاستقرار والازدهار حاسمة الأهمية بالنسبة للشعب الكونغولي والمنطقة وبقية المجتمع الدولي.

وأنتقل إلى الحديث عن تفشي فيروس إيبولا، تشيد المملكة المتحدة بالاستجابة لذلك حتى الآن، ولا سيما بالنظر إلى البيئة الصعبة التي يعمل فيها العاملون في المجالين الإنساني والطبي. إننا نشجب الهجمات الأخيرة على مركزي علاج المصابين بفيروس إيبولا وتلك التي تتصدى لتفشي الفيروس. ونحث بقوة مرة أخرى جميع أطراف النزاع المسلح على احترام القانون الدولي احتراماً كاملاً وكفالة وصول العاملين في المجالين الإنساني والطبي بشكل كامل وآمن وفوري ودون معوقات.

لقد وضعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتو خططها للتصدي لفيروس إيبولا حتى نهاية تموز/يوليه. وفي غاية الأهمية أن يقوم المجتمع الدولي بالخطوات اللازمة لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلاج تفشيه في أسرع وقت ممكن. وتقدم المملكة المتحدة مساهمات كبيرة في تلك الخطة وتحض الآخرين على أن تحذو حذوها.

أخيراً، أما وقد أوشكنا على تحديد ولاية البعثة، فإن المملكة المتحدة تقرر بأن الوقت الآن قد حان لكي تعمل البعثة على التركيز مجدداً على استراتيجية الخروج. ويتعين علينا جميعاً أن نكفل خروجاً مسؤولاً ومستداماً للبعثة. ولذلك، سيقضي الأمر إجراء استعراض استراتيجي تشاوري كامل للبعثة قبل أن يتخذ المجلس قراراً بشأن شكل خروج البعثة.

السيد العتيبي (الكويت): بادئ ذي بدء، نتقدم بحزب الشكر للسيدة زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتها الإعلامية القيمة. كذلك نشكر السيدة آني تينغا مودا، ممثلة المجتمع المدني الكونغولي على بيانها.

على نحو فعال، حتى في السياقات التي تنطوي على نزاعات. إن المملكة المتحدة ما زالت تشعر بالقلق لأن الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، لا يزال يستخدم كسلاح حرب من جانب الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الحكومية. والمملكة المتحدة تدين جميع أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وندعو الحكومة الجديدة إلى الوفاء بوعودها بتقديم مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

أثارت صباح اليوم عدة وفود أخرى الحالة في إقليم يومي. إن المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء أعمال العنف التي وقعت في إقليم يومي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. يشير آخر تقرير مقدم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن ٨٩٠ شخصاً قد قتلوا وشرذ الآلاف. ونكرر التعليقات التي أدلت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه. إننا ندين جميع أعمال العنف وندعو إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم البغيضة إلى العدالة على وجه السرعة. لقد أثارت سفارتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية شواغلنا مع السلطات الحكومية في المنطقة ومع ممثلي الأمم المتحدة على الصعيد المحلي.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء ما أبلغ عنه من تباينات في النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المقاطعات. وتظل مواصلة الجهود من أجل زيادة الشفافية والحوار الشامل مع جميع الأحزاب السياسية من الأمور الحيوية حيث تستمر العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو الانتخابات المحلية في أواخر عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

من الواضح أن الشعب الكونغولي قد صوت تأييداً للتغيير. وستنخرط المملكة المتحدة في العمل مع الرئيس تشيسيكيدى وفريقه لفهم خططهم الرامية إلى تحسين الاستقرار والازدهار

دعائم السلام، وترسيخ سيادة القانون والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان آخرها خلال مشاركته في اجتماع القمة الثانية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا. ونرحب أيضا بالدعم الذي قدمه الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجميع الشركاء الدوليين خلال فترة الانتخابات. ونأمل أن يستمر هذا الدعم في المستقبل، وأن تستثمر الحكومة الكونغولية تلك الفترة الهامة لتعزيز تعاونها وشراكاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك مع دول الجوار في منطقة البحيرات الكبرى لبلوغ الاستقرار المنشود، وتحقيق التكامل الاقتصادي.

ونحب أيضا بجميع الأطراف الكونغولية أن تلتزم بذات الروح التي سادت الانتخابات، وإعلان النتائج الرسمية في الفترة الماضية، والامتناع عن أعمال العنف، والانتقال إلى مرحلة البناء والتطوير والحفاظ على المكتسبات التي تحققت.

ثانيا، بالنسبة للحالة الأمنية، على الرغم من التحسينات النسبية التي طرأت على الأوضاع الأمنية بشكل عام وخلال فترة الانتخابات وبعد الإعلان عن النتائج رسميا، إلا أن ظاهرة العنف والصراعات المسلحة لا تزال مستمرة في بعض مناطق من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرقي البلد، وتحديدًا في منطقة كيفو الشمالية التي تشهد تصعيدا مسلحا، يمس مباشرة حياة المدنيين العزل ويعرضهم للخطر. لذلك ندعو جميع الأطراف المعنية بتلك الأعمال المسلحة إلى وقفها حفاظا على أرواح المدنيين، وتحقيقا للأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي يبذلها أفراد البعثة والعاملون فيها لمكافحة تلك الهجمات المسلحة وحماية المدنيين. ونود أن نشيد بقرار بعض الجماعات المسلحة بإلقاء أسلحتها واستعدادها للانخراط في المجتمع. وندعو الجماعات المسلحة الأخرى إلى إلقاء أسلحتها

قبل أن أبدا بتلاوة بياني، أود أن أتقدم بأخلص التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى أسر ضحايا حادث خروج قطار تجاري عن مساره في إقليم كاساي، الذي أودى بحياة العشرات من الضحايا وإصابة آخرين بجروح. ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أتقدم بأخلص مشاعر التعازي والمواساة لسقوط العديد من الضحايا في بلدان الجنوب الأفريقي، موزامبيق وزمبابوي. وكذلك الكارثة الطبيعية التي حلت بإندونيسيا وأسفرت أيضا عن سقوط ضحايا. وننتقدم بتعازينا لها ولأسر الضحايا.

سأطرق في بياني إلى ثلاث نقاط أساسية، الأولى تتعلق بالأوضاع السياسية، والثانية تتعلق بالأوضاع الأمنية، والأخيرة والثالثة عن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، فيما يتعلق بالأوضاع السياسية، أود أن أبدا من حيث ما انتهى إليه تقرير الأمين العام، المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، (S/2019/218) بشأن إجراء الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن تنصيب الرئيس الجديد فليكس تشيسيكيدى رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل نقطة تحول هامة في تاريخ الكونغو وفي تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. منذ بداية العام الماضي، ما انفكت الأوضاع السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطور إيجابيا. وهذا ما أكدته لنا السيدة ليلي زروقي في إحاطتها الإعلامية الأخيرة خلال الجلسة التي عقدتها البلدان المساهمة بقوات يوم الخميس الماضي. ونأمل أن تستمر هذه التطورات الإيجابية على هذه الوتيرة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلد.

نرحب بالزيارات الرسمية التي قام بها الرئيس تشيسيكيدى إلى دول الجوار لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز الشراكات بين دول المنطقة. ونعرب أيضا عن ارتياحنا لتعهدده في عدة مناسبات منذ توليه الرئاسة بالعمل من أجل توطيد

العدالة في أقرب وقت ممكن، والتعاون مع الآلية التي أنشأها الأمين العام في هذا الشأن.

في الختام، أود أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة، السيدة ليلي زروقي، وجميع العاملين في البعثة على الجهود الحثيثة التي يبذلونها، ونشكرهم على دعمهم المتواصل الذي يقدمونه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى المشاركة في مناقشة مشروع قرار تمديد ولاية البعثة الذي سيعممه الوفد الفرنسي على أعضاء المجلس قريبا للتصويت عليه قبل نهاية هذا الشهر. ونؤيد التوصية التي وردت في تقرير الأمين العام بتمديد ولاية البعثة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشارك أخي الكويتي في تقديم أعمق تعازينا لشعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب حادث القطار المأساوي الذي وقع في كاساي. كذلك أشكر شقيقي الكويتي على تعازيه بمناسبة الكارثة الطبيعية الأخيرة التي حدثت في شرق إندونيسيا، وفي أجزاء أخرى من العالم.

أود أيضا أن أشكر السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية القيمة. وقد أضفت تجربتها الواسعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزنا على المعلومات المستكملة المقدمة، ونشيد بجهودها الدؤوبة في ضمان المساهمة الفعالة للأمم المتحدة في إحلال السلام والاستقرار في البلد.

شأني شأن الآخرين في هذا المقام، أشكر السيدة آني تينغا مودي، المديرية التنفيذية لمؤسسة صحة الأم "عافية ماما". إن بيان السيدة مودي عن مشاركة المرأة في جهود بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوفر بالفعل وجهات نظر لمجلس الأمن للتحرك قدما فيما يتعلق بالبلد.

وأرى أنه لا يمكننا فصل الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الدور الذي تؤديه المرأة فيه.

والتعاون مع الحكومة الكونغولية. ونؤكد أهمية أن توفر الحكومة برامج خاصة لإعادة إدماج من تخلوا عن أسلحتهم في المجتمع.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإنها لا تزال مصدر قلق في بعض المناطق نتيجة استمرار النزاعات بين الجماعات المسلحة. ولا يزال يوجد ما يقدر بنحو ١٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. ولا يزال وباء الأمراض المزمنة منتشرا في عدد من مناطق الكونغو، مثل الكوليرا والحصبة، بالإضافة إلى تفشي فيروس الإيبولا في مقاطعة كيفو الشمالية وفي مقاطعة إيتوري. حيث بلغ عدد الحالات المبلغ عنها ٨٥٩ حالة منها ٥٣٦ حالة وفاة. ونشيد بالجهود التي تبذلها وزارة الصحة الكونغولية بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة فيروس الإيبولا. ونرحب باعتماد الجهات الثلاث خطة الاستجابة الاستراتيجية الثالثة بتاريخ ١٣ شباط/فبراير الماضي، والتي أعدتها وزارة الصحة الكونغولية بدعم تقني من منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر. ونأمل أن يتم القضاء نهائيا على الفيروس في الأشهر الستة القادمة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء وجود ما يقارب من ١٣ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء الكونغو. من بينهم أربعة ملايين طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وذلك بسبب استمرار الصراعات المسلحة. ونستذكر هنا الصراع المسلح العرقي الذي وقع في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بين طائفتي بنونو وباتندي في مقاطعة يومي، وراح ضحيته ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص.

وفي سياق الحديث عن حوادث القتل والتزامن مع مرور عامين منذ حادثة اغتيال عضوي فريق الخبراء، مايكل شارب وزايدة كاتلان بتاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧، والتي مضى مر عليها عامان قبل ستة أيام، ندعو الحكومة الكونغولية إلى ضرورة تحديد هوية جميع مرتكبي تلك الجرائم ومحاسبتهم وتقديمهم إلى

تشكيلها، من معالجة عدد من المشاكل، بما في ذلك تفشي فيروس إيبولا، وإقامة الحكم الرشيد.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز الذي نسمع أنه قد تم إحرازه في الميدان، فضلا عن التحديات التي لا تزال قائمة والتي ذكرتها السيدة زروقي، مثل الهجمات في المناطق الشمالية وعلى المدنيين في مختلف الأماكن، من الواضح أن دور البعثة مهم كما كان على الدوام.

بالنسبة لنقطتي الثانية، نثني على بعثة الأمم المتحدة لدورها في حفظ السلام خلال عملية نقل السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحثها على العمل بالتشاور الوثيق مع الحكومة الجديدة حتى تتمكن من تقديم المساعدة الفعالة لها. يشجعنا أيضا أن نعلم أن الجماعات المسلحة في المقاطعات الثلاث - كاساي وتنجانيقا وإيتوري - قد أبدت استعدادها لنزع سلاحها والتخلي عن الأسلحة عن طريق بعثة الأمم المتحدة. ونرى أن هذا يمثل تقدما مهما في هذا الجانب من عمل البعثة. تفخر إندونيسيا، إلى جانب جنوب أفريقيا الحاضرة أيضا هنا في القاعة، بكونها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في البعثة، حيث تسهم بأكثر من ١ ٠٠٠ من حفظة السلام - وتحديدًا ١ ٠٤١ منهم ٢٨ امرأة. كما يشمل إسهامنا كتيبة انتشار سريع قوامها ٨٥٠ فردا، طلبها الأمين العام، ونحن فخورون بأن نعلم عن طريق التقرير أن كتيبة الانتشار السريع الإندونيسية قد يسرت، في شباط/فبراير، من خلال مشاركتها المجتمعية الوثيقة الإندونيسية عملية تسليم إحدى الجماعات المسلحة بنادقها ومخازنها وزيتها الرسمي للبعثة. بالإضافة إلى حماية المدنيين، فإن مشاركة المجتمع المحلي تمثل جانبا هاما من جوانب حفظ السلام.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بعملية وموارد بعثة منظمة الأمم المتحدة، إذ إن ميزانيتها المعتمدة للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ قد بلغت ١,١١ بليون دولار، وأعتقد أنها ثاني أكبر ميزانية بعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومع ذلك، إذا دققنا في

وخلال سلسلة اجتماعات لجنة وضع المرأة المعقودة الأسبوع الماضي، ذكرنا دوما بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في صون السلم والأمن، وبالطبع، فإننا نشيد بالعمل الذي ما برحت السيدة مودي تقوم به.

لقد وفر تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ (S/2019/218) مادة كافية للتفكير. وإندونيسيا بالتأكيد على استعداد للعمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مستقبل البلد.

وأود الآن أن أركز على ثلاث نقاط مهمة وهي، أولا، التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ثانيا، دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأخيرا، توفير الموارد اللازمة للبعثة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أود أن أكرر ما قاله الأمين العام عندما أشار إلى أن الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نقطة تحول في تاريخ البلد. وعلى غرار الآخرين، نرحب بإجراء الانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بيئة سلمية، ونأمل أن تجري الانتخابات المحلية القادمة بصورة سلمية. لقد حان الوقت الآن للمصالحة وبناء بلد مزدهر، وأعتقد أن أبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يتوقعون تحقيق السلام والاستقرار والنمو. ونرحب أيضا بالدعم المقدم من الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين وبعضهم على مواصلة المشاركة في عملية ما بعد الانتخابات.

ومع ذلك، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، كما قالت أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام. ويجب أن نكفل بداية ناجحة للانتخابات المتأخرة في بيني وبوتيمبو ويومي المقررة عقدها الآن في نهاية الشهر. وعلينا أن نعمل بشأن مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة، فضلا عن تمكين الحكومة الجديدة، بمجرد

وبينما تقترب من تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، أود أيضا أن أعيد التأكيد على أهمية إجراء مشاورات مجدية مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تتولى الحكومة زمام الأمور عندما يتعلق الأمر بتأمين السلام والاستقرار في البلد. أود أن أشدد مرة أخرى على أننا هنا، في نهاية المطاف، لإنقاذ الأرواح وحماية الضعفاء والمحتاجين. إن السلام رخاء حرم منه الشعب الكونغولي لفترة طويلة جدا. فلنعمل معهم ومع حكومتهم الجديدة لكفالة السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أولا وقبل كل شيء، شأني شأن زملائي الذين سبقوني، أود أن أعرب عن تعازي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها فيما يتعلق بكارثة السكك الحديدية في مقاطعة كاساي، وكذلك الدول الأفريقية المتضررة من إعصار إداي. كما نعي ضحايا الكوارث الطبيعية المروعة التي وقعت في البلد الشقيق، إندونيسيا. ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين والجرحى.

ونشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمل وجود الأمم المتحدة هناك. لقد استمعنا باهتمام للسيدة آني تينغا مودي.

ونرى أن الانتخابات الرئاسية التي جرت بعد التآجيلات المتكررة معلم في الحياة السياسية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولأول مرة في تاريخ البلد، تمكن مواطنوه من تحقيق انتقال ديمقراطي للسلطة إلى معارضة غير مسلحة تمارس نشاطها بصورة قانونية. ومن الجدير بالذكر أن التصويت الذي طال انتظاره قد تم عقده في جو هادئ لم تعكر صفوه أي انتهاكات خطيرة للنظام العام. ونرحب بتنافس جميع القوى السياسية في البلد من خلال الوسائل السياسية البحتة في الفترة الصعبة التي

الأرقام، يمكننا أن نرى أن الأعباء التي يتحملها فرادى حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة ثقيلة جدا، إذ تقع حاليا على كاهل بعثة الأمم المتحدة، بقوام يبلغ ١٧ ٠٠٠ من حفظة السلام، المسؤولية عن كامل جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يبلغ عدد سكانها ٨٤ مليون نسمة منطقة، وتبلغ مساحتها ٢,٣٤ مليون كيلومتر مربع، وهي أكبر بكثير من كثير من أنحاء أوروبا. وهذا يعني أن الولاية المسندة إلى كل فرد من حفظة السلام التابعين للبعثة تشمل، في المتوسط، حماية ٩٤١ ٤ شخصا عبر مساحة تبلغ ١٣٧ كيلومترا مربعا.

وأن أورد هذه البيانات لإعطاء صورة واضحة في مناقشتنا بشأن تجديد الولاية. لا يزال حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة يواجهون تهديدات مباشرة، وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بجميع الذين سقطوا من حفظة السلام. ولا شك في أن البعثة تحتاج إلى موارد كافية من أجل الحفاظ على سلامة حفظة السلام، وضمان وفائهم بولائهم بصورة فعالة. ولئن كنا نؤيد خطة استراتيجية الخروج، والخفض التدريجي للبعثة في نهاية المطاف، فإننا نشعر بالقلق إزاء الطلب من بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بأهمية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الحد من قدراتها في ذروة عملها. إن الحالة لا تزال هشة. وينبغي لنا أن نستمر في الاستفادة من النجاح الذي تم تحقيقه حتى الآن، وما دام المدنيون، على وجه الخصوص، يقعون ضحايا، فقد ازدادت الحاجة إلى البعثة أكثر من أي وقت مضى. والوفاء بالولاية ينبغي أن يقتصر بتوفير الموارد. ولا يمكن للمجلس أن يواصل العمل بصورة منعزلة، ويجب علينا الانخراط في مناقشة ميزانيات حفظ السلام مع الجمعية العامة إذا أردنا ضمان التشغيل السلس للولايات والوفاء بها. وينبغي أن يُتبع الالتزام بميزانية حفظ السلام بتحقيق لذلك الالتزام. لقد آن الأوان لإعادة النظر في المبادئ التوجيهية العامة والقرارات المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام لمساعدة الأمانة العامة على الوفاء بولاياتها دعما لعمليات حفظ السلام.

أعقبت الانتخابات، وندعو الشعب الكونغولي إلى مواصلة العمل لتحقيق مصالح السلام واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي شكل من أشكال العنف.

إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الحالة العسكرية والسياسية الصعبة في المقاطعات الشرقية للبلد، وكذلك تواصل الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك ما يسمى بتحالف القوى الديمقراطية. كما تفاقم الحالة جراء تصعيد الاشتباكات القبلية واستمرار انتشار وباء الإيبولا في منطقة بيني. ويحدونا الأمل في أن تحقق مكافحة الجماعات المسلحة النتائج اللازمة. كما ينبغي أن يكون هناك تقدم نوعي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الجماعات المسلحة في مقاطعة كاساي قد أعربت عن رغبتها في إلقاء السلاح، والتقدم المحرز في عملية نزع السلاح في إيتوري وتنجانيقا. نشارك الأمين العام في الحث على عدم تفويت الفرصة السانحة هناك. نتوقع أيضا من السلطات الكونغولية العمل على الحد من الاستغلال والتصدير غير القانونيين لموارد البلد المعدنية.

أود أن أبدأ بأن أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن تعازي فرنسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب الحادث المروع الذي وقع في منطقة كاساي، ولإندونيسيا عقب الكوارث الطبيعية التي عم بسببها الحزن في البلد مرة أخرى.

وأوجه بأحر الشكر للسيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة آني مودي على بيانتهما الزاخرين بالمعلومات. وفي الوقت الذي يستعد فيه مجلس الأمن لتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن من المهم بالنسبة لنا أن يكون لدينا تقييم واضح للحالة في البلد، ولتنفيذ البعثة لولايتها وللمسائل التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأشهر المقبلة.

وفي كانون الثاني/يناير شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حدثا تاريخيا يتمثل في أول تغيير سلمي لرئيس الدولة منذ حصول البلد على استقلاله. وقد هنا مجلس الأمن، الذي تابع العملية الانتخابية عن كثب، الشعب الكونغولي على حسن سلوكه وشعوره بالمسؤولية المدنية في يوم الانتخاب. ومنذ أن تولى الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدى منصبه اتخذ عددا من الخطوات الهامة الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية وفتح المجال السياسي وضمان احترام القانون وحقوق الإنسان بوجه خاص. وآخر مثال على ذلك الإفراج في نهاية الأسبوع الماضي عن ٧٠٠ من المعتقلين السياسيين. وترحب فرنسا بتلك القرارات الأولية الهامة وتدعو السلطات الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس.

ويجب اتخاذ الخطوات المقبلة في الحياة المؤسسية للبلد في القريب العاجل. وسيتيح ذلك فرصة أيضا لتبيين الاتجاهات الجديدة التي يمضي فيها البلد، بما في ذلك إجراء الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المقاطعات في المناطق التي لم يتمكن

ونرى أنه ينبغي أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم الجهود التي تبذلها السلطات من أجل تطبيع الوضع في البلد خلال فترة ما بعد الانتخابات. ونخطط علما بالنهج البناء الذي أعرب عنه الرئيس الجديد، السيد فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدى بشأن التعاون مع ذوي الخوذ الزرق. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن أي تدخل من قبل أي كان في الشؤون الداخلية في كينشاسا أمر غير مقبول. ومن جانبنا، فنحن على استعداد للعمل بشكل بناء على مشروع قرار بشأن تمديد ولاية البعثة. وتعتزم روسيا، بما في ذلك بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، مواصلة العمل بنشاط على تعزيز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق استقرار الحالة في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

وتصاعدت بعض التوترات الطائفية أحيانا إلى عنف بالغ الخطورة، مثلما حدث في يومي في كانون الأول/ديسمبر، مع احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلالها. وتدعو فرنسا السلطات الكونغولية إلى بذل قصارى جهدها لضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة عن أفعالهم. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا أن تكفل السلطات الجديدة التشديد على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الانتخابات.

ولا يزال العنف الجنسي ضد المرأة يستخدم سلاحا للحرب في أحيان كثيرة، مثلما ذكرت السيدة مودي. وتشجع فرنسا السلطات الكونغولية على محاكمة الأشخاص المسؤولين عن تلك الجرائم وتقديم الدعم اللازم للضحايا.

ولا يزال وباء فيروس إيبولا متفشيا في المناطق الشرقية من البلد ويجب التصدي له. وأود أن أثنى مرة أخرى على التزام السلطات الكونغولية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في مكافحة الوباء بتنسيق من منظمة الصحة العالمية والدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة. وباسم فرنسا، وأود أن أدين بشدة مرة أخرى الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني الذين يساعدون المرضى. ويجب علينا أن نقدم لهم دعمنا الكامل.

وتقتضي جميع تلك التغييرات والتحديات التي أشرت إليها أن تكيف الأمم المتحدة نشاطها في البلد وأن تعيد تشكيل أساليب عملها كي تتمكن من تقديم أفضل دعم ممكن لاستعادة السلام والاستقرار في جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعني ذلك إعادة تشكيل البعثة أيضا. ولذلك السبب، ستقترح فرنسا في مشروع القرار الذي ستقدمه في بداية هذا الأسبوع إلى أعضاء المجلس بشأن تجديد ولاية البعثة إجراء استعراض استراتيجي للبعثة. ونرى في إطار مبادرة الأمين العام بشأن عمليات حفظ السلام أن من الأهمية بمكان أن نضمن إمكانية تعويل المجلس على إجراء تقييم شامل للحالة والاحتياجات ذات الصلة من أجل إعادة تشكيل البعثة بحلول موسم الخريف

فيها الناجبون من التصويت في كانون الأول/ديسمبر، وتشكيل الحكومة الجديدة في مطلع العام المقبل، فضلا عن تنظيم الانتخابات المحلية الأولى في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أكدت السيدة مودي، فإنه يجب تحسين مشاركة المرأة في تلك العملية.

وتعهد الرئيس تشيسيكودي أيضا بالعمل من أجل إنهاء النزاعات التي يعاني منها البلد، وخصوصا في الجزء الشرقي، والاشتباكات القبلية التي أثرت على مناطق عديدة مؤخرا، بهدف مساعدة مختلف الطوائف في البلد من التعايش السلمي فيما بينها. وأعربت جماعات مسلحة عديدة عن استعدادها لإلقاء أسلحتها، وقد فعلت ذلك سلفا عدة مئات من المقاتلين منذ كانون الثاني/يناير. وسيكون هذا التطور الجديد مصدرا للأمل إذا عملنا معا لفعل ما يجب فعله لضمان نزع سلاح هؤلاء المقاتلين وربما إعادة إدماجهم في الحياة المدنية وفي مجتمعاتهم المحلية على النحو المطلوب.

واضطلعت البعثة بدور هام في جميع تلك الجوانب، وأود أن أثنى مرة أخرى على الالتزام المثالي للسيدة زروقي وجميع موظفيها وأعضاء فريقها. وكلف المجلس البعثة بحماية المدنيين ودعم الحكومة في كفاحها ضد الجماعات المسلحة. ونحن بحاجة إلى تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة بوصفه جزءا من نهج يجمع بين الضغط العسكري، إذا لزم الأمر، والحوار من أجل تطبيع الحالة في جميع أنحاء البلد.

وهناك عدد من التحديات الكبيرة التي لا يزال يتعين التصدي لها. وما تزال العديد من المناطق في البلد تعاني من أنشطة النهب النشاط من جانب الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية على حد سواء، التي تمول بواسطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وتحت فرنسا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع بلدان المنطقة على العمل المتضافر والحازم لإنهاء هذا الاتجار وتخفيف الموارد التي تمكن هذه الجماعات من مواصلة انتهاكاتها.

اليوم بشأن الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة سلفكم، سفير غينيا الاستوائية، الذي قام بعمل ممتاز في رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي. وأريد أن أشكر الأمين العام غوتيريش، بصفة خاصة، على تصميمه والتزامه بقضية بلدي وعلى تقريره عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/218)، الذي هو موضوع مناقشتنا اليوم.

لقد أحاط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قدمته السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، التي أرحب بوجودها هنا اليوم. وأود الآن أن أوضح موقف حكومة بلدي بشأن جميع المسائل المثارة في التقرير وبشأن الشواغل التي أثارها أعضاء المجلس.

لقد انصب التركيز الرئيسي للحالة السياسية في بلدي، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، على إنشاء المؤسسات الجديدة، كما يؤكد التقرير. وفي ذلك السياق، أقمنا في ٢٤ كانون الثاني/يناير احتفالاً بمناسبة أول انتقال سلمي تاريخي للسلطة في البلد لرئيس جديد للدولة، من رئيس الجمهورية السابق، السيد جوزيف كاييلا كابانجي إلى رئيس الجمهورية المنتخب حديثاً، السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدى، وأعقب ذلك تنصيب المجالس على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات.

واتسمت الحالة السياسية كذلك بالتحضير للانتخابات التي تأجلت، في منطقتي بيني وبوتبو في مقاطعة كيفو الشمالية من أجل منع انتشار مرض فيروس إيبولا، وفي ضاحية يومي في مقاطعة ماي - ندومي، في أعقاب الاشتباكات الدموية التي أسفرت عن خسائر في الأرواح البشرية. ولا حاجة بي لقول إن تلك الانتخابات مقرر إجراؤها في ٣١ آذار/مارس، وفقاً للجدول الزمني المنقح للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

والشروع في الانتقال إلى أشكال أخرى من الدعم في الأجل الطويل. وينبغي بطبيعة الحال إعادة تشكيل البعثة بالتنسيق الوثيق مع السلطات الكونغولية، وفقاً للالتزامات التي تعهد بها الرئيس تشيسيكيدى وأولوياته.

وخلال الـ ٢٠ عاماً الماضية واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي وقت لاحق البعثة، دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في مسارها صوب التعافي واستعادة الوحدة الوطنية. ويدل الانتقال السلمي للسلطة في كانون الثاني/يناير على بلوغ البلد مرحلة أخرى في ذلك المسار. ويجب علينا الآن أن نكيف البعثة على تحديات السنوات المقبلة حتى تتمكن من الانسحاب في نهاية الأمر ولكي يتسنى للسلطات الكونغولية توفير الأمن وتهيئة الظروف الملائمة لتنمية شعبها في جميع أنحاء البلد. ودعماً لذلك الانتقال، فإن من مسؤولية مجلس الأمن أن ينظر في الشكل الذي قد يتخذه وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى السيد مايكل شارب والسيدة زائدة كاتالان اللذين ضحيا بحياتهما من أجل تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملاً بلا كلل لتحسين مصير الشعب الكونغولي. ونحث السلطات الكونغولية على ألا تدخر جهداً في دعم آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لضمان محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

(تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنيكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس وأن أنقل لكم مدى سرور وفد بلدي بأن يرى البلد الصديق فرنسا في قيادة مداولات مجلس الأمن اليوم. وأشكركم على تنظيم جلسة

الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية على حد سواء، وأكثرها فتكا في الوقت الراهن، هو تحالف القوى الديمقراطية، كما هو معروف. فهؤلاء المجرمون معروفون بهجماتهم القاتلة على السكان المدنيين في منطقتي بيني وبوتمو وعلى المواقع التي تسيطر عليها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أعلننا المجلس من قبل، فإن طريقة عمل هذه القوة العدائية، التي تم تفكيك معاقبتها، على أي حال، ستجبر القوات المسلحة الكونغولية والبعثة على استعراض استراتيجياتهما وتوحيد جهودهما لتحييدها وتحقيق الأمن المستدام للشعب في هذا الجزء من البلد وإنهاء المعاناة التي تعرضوا لها منذ سنوات عديدة. وتظل الحكومة ملتزمة بمواصلة الجهود التي بذلتها بالفعل في هذا الكفاح، وهو السبب في أننا قمنا بزيادة القوة العسكرية لخمسة من الكتائب الـ ١٢ العاملة في قطاع العمليات سودوكا ١ في منطقة بني بعدد ٢ ٥٠٠ فرد وبالمعدات المناسبة.

ويذكر التقرير الحالي كذلك التغييرات التي طرأت منذ تولي الرئيس مهام منصبه، مع استسلام أفراد من الجماعات المسلحة جماعيا، ولا سيما في منطقتي كاساي وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وكاتانغا العليا. ينبغي تعزيز هذا الاتجاه من أجل تشجيع الجماعات المسلحة التي لا تزال نشطة على نبذ نشاطها العدائي وإلقاء أسلحتها. ويحث بلدي المجتمع الدولي على دعم عملية النزاع الطوعي للسلاح هذه بحيث يمكن للمقاتلين الذين يستسلمون بإلقاء أسلحتهم أن يستفيدوا من الدعم الذي يحتاجون إليه من أجل إعادة الاندماج الاجتماعي. وفي ضوء ذلك، نؤيد إدراج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كأولوية استراتيجية ثانية، في الولاية الجديدة للبعثة، بعد حماية المدنيين.

وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمقاتلين السابقين لحركة ٢٣ مارس، أغلق بلدي - امتثالا للقرار الذي اتخذته رؤساء الدول في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية

وقد قام الرئيس تشيسيكيدى بجولة، من أجل التأكيد على رغبته في تعزيز علاقات حسن الجوار والعمل في تناغم وتعاون مع زعماء المنطقة منذ بداية ولايته، شملت، على التوالي، كل من أنغولا وكينيا وجمهورية الكونغو وناميبيا، ثم نيروبي مرة أخرى. وكذلك شارك، في ١٠ و ١١ شباط/فبراير، في مؤتمر القمة العادي الثاني والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي انتخب فيه نائبا ثانيا لرئيس الاتحاد الأفريقي من قبل نظرائه.

وبغية الحد من التوتر في المناخ السياسي، أذن الرئيس بعودة المنفيين بسبب آرائهم السياسية والفلسفية، فضلا عن إطلاق سراح السجناء السياسيين، ولا سيما أولئك الذين اعتبرت قضاياهم رمزية. وقبل أن أختتم هذا الجزء، أود أن أشير إلى أن المفاوضات بشأن تشكيل حكومة، مستمرة بين الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، عين الرئيس أعضاء مجلس وزرائه ونشر برنامج أولوياته لأول ١٠٠ يوم من فترة ولايته.

وأود أن أرد بإيجاز على سفير ألمانيا بالقول إن القضايا التي أثارها السيدة آني تينغا مودي مهمة وتأخذها الحكومة في الاعتبار. والحقيقة هي أن المساواة بين الجنسين مكرسة في تشريعات جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولذا فإن المرأة جزء لا يتجزأ من جميع مؤسسات البلد. ويعزى انخفاض عدد النساء في بعض مؤسسات الدولة إلى افتقارهن إلى المبادرة والتصميم، ومرد ذلك أساسا إلى العوائق التي تمثلها تربيتنا المدنية وثقافتنا التقليدية، كما أقرت بذلك السيدة مودي نفسها. ولذلك، فإننا نريد أن نشير إلى جهود الحكومة لوضع برامج لتشجيع هذه المبادرات والتصدي لحواجزنا التقليدية.

لا تزال الحالة الأمنية تشكل مصدر قلق للحكومة، وهذا هو السبب في أن الرئيس جعلها إحدى أولويات برنامجه، كما أكد في خطاب تنصيبه. صحيح أن الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يشكل مركزا لأنشطة

من خلال إعادة تنظيم نوعي لقواتها، التي ينبغي أن تكون أقل عددا ولكن أفضل تجهيزا وأكثر خبرة في التعامل مع الحرب غير المتناظرة من أجل التعاون مع الجيش الوطني في تعقب الجماعات المسلحة، التي تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين“.

وفي ضوء المبادئ التوجيهية التي وضعها رئيس الدولة، تطلب حكومتي إلى مجلس الأمن أن يأخذ الاقتراحات التالية في الاعتبار في مشروع القرار الذي سيعتمده في غضون بضعة أيام: تجديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى آذار/مارس ٢٠٢٠؛ تغيير حجم القوات التي يجب تدريبها نوعيا وعدد القوات التي ينبغي تخفيضها - وترى حكومتي أن التخفيض ينبغي ألا يشمل لواء التدخل؛ تزويد القوات بالوسائل والمعدات المناسبة لتعزيز قدراتها التشغيلية لمكافحة التهديدات غير المتناظرة على أرض الواقع. والأولوية في هذا التخصيص ينبغي أن تكون للواء التدخل.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الانتخابات أصبحت الآن من الماضي، تطلب حكومة بلدي إعادة تعديل الولاية وأن تعكس تشكيلة ما بعد الانتخابات. وفي هذا السياق، ينبغي أن يراعى في القوات المناطق التي يكون الخطر فيها معلوما وأنه ما زال يمكن للبعثة أن تؤدي دورا. وعليه، ينبغي النظر في فك الاشتباك في المناطق التي لم يعد فيها التهديد موثقا.

وكما ذكرت بالفعل، ينبغي أن تركز أولويات الولاية الآن على حماية المدنيين. ومن هذا المنطلق، تود حكومتي من مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار، كأحد الأولويات الاستراتيجية للولاية، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى يتسنى، كما قلنا بالفعل فيما يتعلق بالاستسلام الطوعي، تقديم الدعم لإعادة الدمج الاجتماعي للمقاتلين الذين يلقون أسلحتهم. كما ينبغي للمجلس أن يدرج مسألة التعامل مع نهب الموارد الطبيعية، وهو أحد الأسباب الرئيسية للصراع في الجزء الشرقي

الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي عقد في برازافيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الذي طالب بالعودة المتزامنة وغير المشروطة لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس السابقين، الذين تؤويهم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا - مواقع العبور في كيسانغاني ووالونغو وكانيوباغونغو التي كانت تأوي عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين أعيدوا إلى رواندا إلى جانب عوائلهم، وبمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتخذ تدبير مماثل بالنسبة لبعض المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس في أوغندا الذين أعيدوا الآن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالأحداث المؤسفة التي وقعت في مقاطعة يومي في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أنشئت لجنة ثلاثية، بتعليمات من الرئيس، تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لتحديد مواطنينا الذين لجأوا إلى الكونغو برازافيل والتعامل معهم وتيسير عودتهم إلى ديارهم. وتم نشر قوات شرطة مدعومة بوحدة تنفيذية، في المنطقة. وسيعين الرئيس في الأيام القليلة المقبلة سلطات محلية من أجل استعادة سلطة الدولة. وقد قرر استخدام مهندسين عسكريين من أجل إعادة بناء المدارس وغيرها من الهياكل الأساسية التي دمرت أثناء الأحداث.

وفيما يتعلق بمستقبل البعثة، أدلى الرئيس بالبيان التالي في خطابه أمام السلك الدبلوماسي في ١٥ شباط/فبراير.

”إننا سنساعد عملية التخفيض التدريجي المقررة للبعثة، آخذين في الاعتبار الحالة الأمنية المتغيرة، بالمشاركة الكاملة في وضع استراتيجية خروج مشتركة وتحولها التدريجي في إطار الحوار الاستراتيجي. وسنطلب، خلال مناقشات تجديد ولايتها في آذار/مارس، إعادة تشكيلها

تماما بذلك المثل الأعلى، وسيواصل العمل على ترسيخ حكم القانون، الذي تحتاجه ديمقراطيتنا الفتية بشدة. وبالتالي، يمكن لوفدي أن يطمئن الحاضرين إلى أن مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي في صميم عمل رئيس الجمهورية، الذي تعهد بالعمل على تعزيز سيادة القانون. ومن هذا المنطلق، فإنه عازم على إضفاء الطابع الإنساني على الأجهزة الأمنية، ومكافحة التجاوزات وإغلاق مراكز الاحتجاز التي لا تمتثل للقانون. وعلى نفس المنوال، فهو ملتزم أيضا بمعالجة الإفلات من العقاب في صفوف الجيش والشرطة، وتحسين ظروف المعيشة والعمل للجنود. كما قرر فتح الوصول إلى وسائل الإعلام العامة للجميع من أجل تعزيز حرية التعبير والتجمع والاحتجاج.

وكما يشير التقرير S/2019/218، فإن الصراعات المسلحة المتكررة في بلدي هي السبب الرئيسي للعنف الجنسي واستخدام الأطفال وتجنيدهم. وحكومة بلدي عاقدة العزم على مواصلة الجهود، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، من أجل وضع حد لتلك الحالة. صحيح أنه رغم تلك الجهود والتقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة بالفعل في تلك المعركة، لا تزال هناك تحديات.

ويعتقد وفدي أنه لمواجهة تلك التحديات، لا بد أن نقضي على الجماعات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، ودعمًا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة، أولا وقبل كل شيء، أن تقوم بالمهام المنوطة بها بموجب ولايتها، أي حماية المدنيين ومكافحة الجماعات المسلحة؛ تطبيق نظام الجزاءات على الجماعات المسلحة لوقف تمويلها وتزويدها بالأسلحة والذخيرة؛ إلزام جميع الكيانات الضالعة في التدفق غير المشروع لأنشطة الجماعات المسلحة - بلدان العبور والمقصد والشركات المتعددة الجنسيات - بالامتناع الكامل لنظام الجزاءات؛ تطبيق الجزاءات على جميع الكيانات التي لن تمتثل لنظام الجزاءات القائم.

من بلدي، وأن يأخذ البعد الإقليمي للأزمة في الاعتبار من أجل مطالبة البلدان المجاورة التي هي مصادر الجماعات المسلحة الأجنبية بالدخول في حوار سياسي مع تلك الجماعات في سياق حل الأزمة.

وفيما يتعلق بالمناقشات المقبلة بشأن وضع استراتيجية خروج مشتركة في إطار الحوار الاستراتيجي، يؤكد بلدي ضرورة البدء فوراً في عملية نقل مهام البعثة إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى، وفقا لجدول زمني صريح ومعد بصورة مشتركة، بغية الحفاظ على الإنجازات التي تحققت بالفعل والانسحاب المسؤول للبعثة، بما يكفل إحراز تقدم مستدام نحو تحقيق استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوطيد سلطة الدولة، والقضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة.

إن الأوضاع الإنسانية في بلدي تعزى أساسا إلى نشاط الجماعات المسلحة والنزاعات التي تحتاج أيضا البلدان المجاورة، التي يسعى مواطنوها للبحث عن ملاذ في أراضينا. إضافة إلى ذلك، هناك كوارث طبيعية وعودة انتشار بعض الأوبئة، مثل الكوليرا ومرض فيروس إيبولا. ولا يزال بلدي يعالج هذه الحالة بالوسائل المتاحة له. وستكون الحكومة ممتنة للغاية لأي مساعدة إضافية يمكن أن يقدمها شركاؤنا للسكان المنكوبين.

عودة إلى حالة الحمى النزفية الناجمة عن فيروس إيبولا، من المهم أن أبلغ المجلس بأن جهود الحكومة للسيطرة على هذا المرض، بدعم من منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، لا تزال مستمرة. ومنذ بداية تفشي الوباء، بلغ العدد التراكمي للحالات ٩٣٦ حالة حتى ١٥ آذار/مارس، منها ٨٧١ حالة مؤكدة و ٦٥ حالة محتملة. ومن بين هذه الحالات، بلغ عدد من تم شفاؤهم ٣١٠ أشخاص.

سيتفق أعضاء المجلس معنا على أن مسألة حقوق الإنسان تظل مثالا أعلى تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه. وبلدي ملتزم

أما فيما يتعلق بالتحقيق في اغتيال خبيرين من الأمم المتحدة، فلا تزال القضية قيد التحقيق أمام محكمة حامية كانانغا العسكرية، في مقاطعة كاساي الوسطى. وبالإضافة إلى مختلف الأشخاص الذين تم توقيفهم بالفعل ووجه إليهم الاتهام في القضية، فإن العمل الجاري بشأن القضية قد سمح للمحكمة بأن تضع رهن الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة العقيد جان دي ديو مامبويني الذي رتب اتصال الخبيرين بالمرجم الشفوي بيتو تشينيتيلا واقترح سفرهم إلى كانانغا - بوكوندي للتحقق من المعلومات المتعلقة بمعسكر تدريب ميليشيا كاموينا نسابو في محيط بلدة نغومي بالقرب من بوكوندي. وجلسات الاستماع، التي كانت قد علقت، ستستأنف خلال هذا الشهر.

أخيراً، أود أن أعرب عن امتنان الشعب الكونغولي وحكومته للأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، للالتزامهم بقضية بلدي وانخراطهم فيها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون تهنئة السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إعادة